الدراسات السياسية

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

قطع العلاقات الدبلوماسية: الأسباب والتداعيات
"دراسة حالة قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر عام ٢٠١٧"

أ.م.د.دانا علي صالح
كلية القانون والسياسة- جامعة السليمانية

الكلمات المفتاحية:
قطع العلاقات الدبلوماسية، قطر، الأزمة الخليجية، السعودية، مصر، الإمارات، البحرين.

المقدمة

تعدّ العلاقات الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف سمة بارزة للعلاقات الدولية في الوقت الراهن. تُنظم هذه العلاقات من خلال جملة من المبادىء والقواعد، وإن عمل هذه القواعد لا يقتصر على إنشاء هذه العلاقات وتطويرها والتحكم بمسارها وتحديد إطارها العام فحسب، بل يحتوي أيضاً على تنظيم حالات قطع العلاقات الدبلوماسية أو وقفها أو إنهائها..إلخ.

فالدول تؤسس علاقاتها الدبلوماسية لتحقيق أهدافها وغاياتها المتعلقة بأمنها الوطني وبمصالحها المتعددة، فإذا شعرت أن استمرار هذه العلاقة تؤذي مصالحها أو تشكّل خطرا أو تهديداً على مصالحها وأهدافها، تبدأ بإعادة النظر في هذه العلاقة، أو بالأحرى تقوم بقطعها. وكما أن لحالات قطع العلاقات الدبلوماسية أسباباً متعدّدة ومتداخلة، فإن لها تداعيات على مستويات عدة، على الصعيدين الداخلي والخارجي.

تمرّ منطقة الشرق الأوسط الآن بسلسلة معقّدة من الأزمات والصراعات التي أدت أكثر من مرة إلى حدوث أزمات دبلوماسية وسياسية بين دول مختلفة. وقد تجسّد أبرز هذه الحالات في قرار كل من

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

السعودية والإمارات والبحرين ومصر (الدول الأربع)[1] قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر في (٥/حزيران/ ٢٠١٧)، لذلك سنلقي الضوء في هذا البحث على أهم الأسباب والتداعيات المتعلقة بهذا القرار الذي ألقى بتداعياته على المنطقة وشبكة العلاقات فيها، وأدى إلى تحركات دبلوماسية لإيجاد حلّ لها.

أهمية البحث:

إن موضوع هذا البحث يحظى بأهمية نظرية وعملية؛ فعلى الصعيد النظري، يعدّ موضوع قطع العلاقات الدبلوماسية بحدّ ذاته بحاجة إلى دراسات مستمرة في حقل العلاقات الدولية، وذلك بسبب استمرار حالات قطع العلاقات الدبلوماسية وتعدّد أسبابها وتداعياتها وتنوعهما في الوقت نفسه، لاسيما في ظل التطور الكبير الذي تشهده العلاقات الدولية كحقل نظري وكميدان تطبيقي.

وإن دراسة حالة قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر لها أهمية بالغة، إذ هي حالة لم يشهد لها الخليج العربي مثيلاً لحدّ اللحظة الراهنة، وإن أسبابها تتراوح بين أسباب مباشرة وغير مباشرة، معلنة وغير معلنة، كما تلعب فيها أطراف متعددة، مباشرة وغير مباشرة، ولها تداعيات كبيرة للطرفين في المجالات المختلفة، لذا فإن دراسة هذه الحالة والتفحص العلميّ الموضوعي المحايد لأسبابها وتداعياتها -في ظل تضارب الآراء والتحليلات المنحازة والإعلامية وغير الدقيقة الموجودة الآن- تعدّ إنجازا علمياً يفيد الدارسين والمهتمّين بالشؤون الدولية وحتى صناع القرار.

أهداف البحث:

الأهداف وراء هذه الدراسة تكمن في:

- تقديم موجز علمي نظري دقيق حول ماهية قطع العلاقات الدبلوماسية وأسبابها وتداعياتها.
- تقديم دراسة متأنية وموضوعية ومحايدة لحالة قطع العلاقات الدبلوماسية من قبل الدول الأربع مع قطر، والتحرّي للأسباب الحقيقية وراء قرار القطع، ودراسة التداعيات الكبيرة التي يخلّفها هذا القرار في المجالات السياسية والاقتصادية.

(1) نستخدم في هذا البحث أسماء الدول اختصاراً وعلى النحو التالي: (المملكة العربية السعودية: السعودية، الإمارات العربية المتحدة: الإمارات، مملكة البحرين: البحرين، جمهورية مصر العربية: مصر، الولايات المتحدة الأمريكية: أمريكا). ونستخدم (الدول الأربع) للإشارة إلى (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع قطر في (٥/حزيران/٢٠١٧).

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية هذا البحث في سؤال مزدوج، سهل في الشكل والطرح، صعب في المضمون والإجابة، مؤداه: ماهي الأسباب الرئيسة الكامنة وراء قطع العلاقات الدبلوماسية من قبل الدول الأربع مع قطر؟ وماهي تداعياته في المجالات المختلفة؟

فرضية البحث:

إن قرار قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول قد يكون نتيجة لأسباب عدة، وقد يكون هدفاً في حد ذاته، ويعود تقدير ذلك إلى تقدير صناع القرار، وإن تداعياته تكون على مستويات متعددة، وهي قد تكون غير محسوبة وغير محمودة العواقب. من هنا فالفرضية التي ينطلق منها البحث، والتي هي مرتبطة بحالة قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، تتلخص في: "إن قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر من قبل الدول الأربع، جاء نتيجة لأسباب مرتبطة بكيفية إدارة السياسة الخارجية القطرية وتوجهاتها غير المألوفة في المنطقة وعلاقاتها المتعددة ونشاطاتها العابرة للحدود ودورها الكبير في المنطقة سياسياً واقتصادياً وإعلامياً، والتي أظهرتها كقوة إقليمية، مع صغر حجمها، في حضور قوى إقليمية أخرى،كما جاء القرار كهدف لتحجيم دور قطر في المنطقة. وإن تداعياته تكون على مستويات عدة، وتشمل أطراف العلاقة بأكملها، وتضر منه الجميع، إلا أن قطر ستكون المتضرر الأكبر".

منهج البحث:

نظرا لطبيعة البحث، تمّ استخدام أكثر من منهج لدراسة الموضوع، أهمها: المنهج التأريخي للتحري لتأريخ العلاقة بين أطراف العلاقة في الدراسة، والمنهج القانوني لدراسة حالات قطع العلاقات الدبلوماسية وتكييفها وفق القانون الدبلوماسي، هذا بالإضافة إلى منهج التحليل النظمي للربط بين مدخلات (أسباب) ومخرجات (تداعيات) قطع العلاقات الدبلوماسية بين أطراف العلاقة، فضلاً عن منهج دراسة الحالة لتحليل حالة قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر من قبل الدول الأربع في عام (٢٠١٧).

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

نطاق البحث:

ينطلق البحث من ثلاثة نُطُق، وهي:

- النطاق المعرفي: يقع البحث في إطار حقل العلاقات الدولية، حيث يركز على أحد المحاور الجوهرية في العلاقات الدولية والدبلوماسية، ألا وهو قطع العلاقات الدبلوماسية.
- النطاق المكاني: يهتم البحث بالأساس بدولة قطر والدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها، وهي كل من (السعودية والإمارات والبحرين ومصر).
- النطاق الزماني: يتحدد النطاق الزمني للبحث ببداية قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر من قبل الدول الأربع في (٥/حزيران/٢٠١٧)، مع الرجوع إلى خلفيات الأزمة.

الدراسات السابقة:

توجد دراسات نظرية عدة حول الجانب النظري للموضوع، ولكن فيما يتعلّق بحالة قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر عام (٢٠١٧)، وهي صلب هذه الدراسة، فنظراً لحداثة الموضوع، لم نجد دراسات أكاديمية موضوعية محايدة ومفصلة عن الموضوع، إذ إن جلّ ما كتب حوله إما أخبار تحليلية أو تقارير ملخصة أو مقالات أو دراسات تفتقر معظمها إلى الحيادية والموضوعية. ولذلك حاولنا إيجاد دراسة موضوعية متوازنة تفيد الدارسين وصناع القرار، في هذه الدول على وجه الخصوص.

هيكل البحث:

يتوزع البحث إلى ثلاثة مباحث، فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات، ففي المبحث الأول تمّ التطرق إلى دراسة ماهية قطع العلاقات الدبلوماسية في إطارها النظري في مطلبين، خصّص المطلب الأول لمعالجة مفهوم قطع العلاقات الدبلوماسية وأنواعه، والمطلب الثاني للبحث عن أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية وتداعياته، أما المبحث الثاني فقد جاء للتعرّف على قطر وخلفية علاقاتها مع الدول الأربع، وذلك بالتعريف بمكانة دولة قطر في السياسة العالمية في المطلب الأول، والتحري عن الجذور التأريخية لخلافات الدول الأربع مع قطر في المطلب الثاني. وجاء المبحث الثالث لدراسة أسباب قطع العلاقات مع قطر وتداعياته، ففي مطلبه الأول تم تناول الأسباب، وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى التداعيات. وفي الختام جئنا بجملة استنتاجات لإفادة الدارسين وصناع القرار.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

المبحث الأول

ماهية قطع العلاقات الدبلوماسية "إطار نظري"

يعدّ قطع العلاقات الدبلوماسية أحد المصطلحات والمفاهيم المهمة في مجال العلاقات الدولية والدبلوماسية، وقد اختُلف في تعريفه وفي تحديد طبيعته، كما اختلط استخدامه مع مصطلحات أخرى قريبة منه، دون تمييز. وتعدّ الأسباب التي تحفز الوحدات الدولية إلى الإقدام على قطع علاقاتها الدبلوماسية كثيرة ومتنوعة، فقطع العلاقات الدبلوماسية قد يستخدم كوسيلة للوصول إلى أهداف وغايات مختلفة، حيث قد تلتجىء إليه الدول مجبَرَة، في إطار صراعها مع الدول الأخرى، كوسيلة سلمية بغيضة؛ إما للحد من مخاطر وتهديدات الآخرين أو كوسيلة ضغط سلمية، وقد يمهّد هذه الخطوة السبيل للحرب والتصادم. وبالتالي وفي كل الأحوال، تكون التداعيات في مستويات عدة، والتي قد تكون غير مسبوقة أو غير محسوبة من قبل الأطراف المعنية، كل ذلك يدعونا إلى تقديم إطار نظري حول ماهية قطع العلاقات الدبلوماسية، على مستوى المفهوم والأسباب والتداعيات، لنمهدّ السبيل للولوج في تحليل حالة قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر من قبل الدول الأربع عام (٢٠١٧).

المطلب الأول

مفهوم قطع العلاقات الدبلوماسية وأنواعه

أولاً/ قطع العلاقات الدبلوماسية: المفهوم والتعريف

اختلف أساتذة القانون الدولي في تحديد تعريف جامع مانع لمصطلح "قطع العلاقات الدبلوماسية"، فأغلب أساتذة القانون الدولي الغربيين، على الرغم من اختلاف صيغ تعاريفهم، يركزون في تحديد هذا المصطلح على أنه "قرار سيادي انفراديّ تتخذه الدول انطلاقا من سيادتها الوطنية، ويكون الغرض منه وضع نهاية للتعامل الدبلوماسي فيما بينها ودولة أخرى"[(1)]. وبهذا ركّزوا على الجانب الإجرائي دون التطرق إلى النواحي الأخرى، ويلاحظ أن هذا التعريف اقتصرت عملية القطع في الدول كوحدة دولية رئيسة، في حين تتعدى عمليات قطع العلاقات الدولية الدول، كما هو الحال في إجراءات القطع التي قد تحصل في إطار المنظمات الدولية.

(1) للاطلاع على بعض هذه التعاريف ينظر: محمد الأخضر كرام، قطع العلاقات الدبلوماسية: المفهوم والأسباب، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، (خريف ٢٠٠٧)، العدد ١٦، ص١٥٠.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

ويقدم (د.هادي المالكي) تعريفاً توضيحياً لقطع العلاقات الدبلوماسية، فيرى بأنه هو: "العمل المنفرد الجانب الذي تصدره إحدى الدولتين، والذي يترتب عليه إغلاق البعثات الدبلوماسية الدائمة المعتمدة لدى كل من الدولتين المرسلة والمستقبلة والناشىء عن توتر العلاقات السياسية فيما بينها مع استمرار تمتعها بوصف الدولة"[(١)]، لكن هذا التعريف يحصر حالات القطع في العلاقات الثنائية، ولا يتضمن على حالات القطع الجماعية في إطار المنظمات الدولية على سبيل المثال.

فقد يكون قطع العلاقات بصورة جماعية وعن طريق منظمة دولية كما أقرّت منظمة الأمم المتحدة، في ميثاقها، في إطار الفصل السابع منه والذي يحتوي على ما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، وتحديداً في المادة الحادية والأربعين من الميثاق، إمكانية استخدام قطع العلاقات كوسيلة للضغط على الدول المعتدية، حيث تنص هذه المادة على أن: "لمجلس الأمن أن يقرّر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية"[(٢)].

وقد تأتي عملية قطع العلاقات الدبلوماسية بقرار فردي من قبل دولة تجاه أخرى، وضمنياً أقرت اتفاقيات فيننا للأعوام (١٩٦١)، (١٩٦٣) و (١٩٦٩) المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والبعثات الخاصة، أقرت حق الدول في قطع علاقاتها الدبلوماسية بقرار فردي، حيث تناولت هذه الاتفاقيات مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية وتداعياتها[(٣)].

قد يشمل قطع العلاقات الدبلوماسية وقف جميع العلاقات السياسية والاقتصادية بين أطرافه[(٤)]. ويتخذ قرار قطع العلاقات الدبلوماسية أشكالاً متعددة، فقد يكون شفوياً أو كتابياً أو صريحاً أو ضمنياً، وقد يكون مسبّبا أو غير مسبّب، ما يعني أن هناك مجالاً واسعاً لتقدير الدولة في اتحاذ القرار[(٥)]، وقد

(1) هادي نعيم المالكي، قطع العلاقات الدبلوماسية، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١١، ص١٦.
(2) المادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة.
(3) ينظر: المادة (٤٥) من اتفاقية فيننا للعلاقات الدبلوماسية لعام (١٩٦١)، والفقرة الثانية من المادة (٢) من اتفاقية فيننا للعلاقات القنصلية، والمادة (٤٦) من اتفاقية البعثات الخاصة.
(4) د.عصام العطية، القانون الدولي العام، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية القانون، ط٦، ٢٠٠٦، ص٣١.
(5) ينظر: محمد الأخضر كرام، م.س.ذ، ص١٥٣.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

يتوقف ذلك على تأريخ العلاقة بين الطرفين أو مستوى العلاقات بينهما أو نوعية السبب الذي يؤدي إلى اتخاذ قرار القطع، نوعية الهدف من القطع ومدى جدية الطرف المبادر بقطع العلاقات.

ولكن عادة يَتخذ قرار القطع شكلاً رسمياً، ويكون مكتوباً، يتم توجيهه إلى الدولة المعتمد لديها، وغالباً ما يتم استدعاء ممثل أو سفير الدولة المراد قطع العلاقات معها إلى وزارة الخارجية لإبلاغه بالقرار، إذ يستقبل استقبالاً قصيراً لمدة يكفي لتلاوة مذكرة القطع وتسليمها إياه[1]. وعادة ما تعلن الدول قرارها بقطع العلاقات الدبلوماسية في الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة خارجيتها، وكذلك ينشر ويبثّ في وسائل الإعلام الرسمية بأنواعها كافة.

في هذه الدراسة نقصد بقطع العلاقات الدبلوماسية "الإجراء الذي تتخذه وحدة دولية، سواء كإجراء أحادي أو في إطار منظمة دولية، إزاء دولة أخرى أو أكثر، بطرد البعثة الدبلوماسية الدائمة المعتمدة لديها وسحب بعثتها الدبلوماسية فيها، ويكون هذا الإجراء نتيجة أو وسيلة لتحقيق غايات معينة تتعلق بالأمن بمفهومها الشامل في نظر صناع القرار في هذه الوحدة الدولية".

ثانيا/ تمييز مصطلح قطع العلاقات الدبلوماسية من المصطلحات القريبة منه

قد تختلط مصطلح قطع العلاقات الدبلوماسية مع بعض المصطلحات القريبة منه، مثل: وقف العلاقات الدبلوماسية أو إنهائها أو المقاطعة، في حين هي مصطلحات غير مترادفة.

في البداية لابد أن نشير إلى أن هناك اختلاف كبير بين حالتي **القطع والانتهاء** في العلاقات الدبلوماسية، إذ إن القطع دائماً يكون إرادي على عكس الانتهاء الذي قد يكون غير إرادي أو يكون حسب الإجراءات الروتينية المطلوبة أو القهرية. **فقطع العلاقات الدبلوماسية** يؤدي إلى إغلاق البعثات الدبلوماسية الدائمة للدول المعنية مع استمرار تمتع هذه الدول بوصف الدولة وبالشخصية القانونية، أما **انتهاء العلاقات الدبلوماسية** يحدث نتيجة أسباب عدة، أهمها: اختفاء الدولة المرسلة أو المستقبلة، سواء بالاندماج أو الضم أو التفكك أو زوال استقلالها التام، أو نتيجة لسحب الاعتراف بها. وإن هذه الحالات تؤدي إلى إغلاق كل البعثات المرسلة والتي تم استقبالها من قبل الدولة في الوقت نفسه، وذلك نتيجة لفقدانها حق ممارسة العمل الدبلوماسي السلبي والإيجابي في آن واحد[2].

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص ص١٥٣-١٥٤.
(2) ينظر للتفصيل: هادي نعيم المالكي، م.س.ذ، ص ص٢١-٢٣.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

أما بالنسبة لمصطلحي **القطع والوقف** فالفوارق بينهما كثيرة، فالقطع يعدّ أقوى وأشد أشكال التوتر بين الوحدات الدولية، حيث تنهار بموجبها كل العلاقات الودية التي تربط بعضها ببعض، أما الوقف، فهو أقلّ شدّة من القطع، حيث يعتبر إنهاءا مؤقتاً للعلاقة الدبلوماسية، في حين القطع قرار نهائي[١]. فالوقف، إذاً، يعني إن العلاقات مع الوحدة الدولية المعنية قد انقطعت مؤقتاً، أي تم إيقافها انتظاراً لاتضاح الموقف مع ترك البعثة الدبلوماسية في مكانها دون وظائف رسمية، في حين يقضي القطع بإغلاق البعثة الدبلوماسية[٢].

إن لحالات وقف العلاقات الدبلوماسية صوراً وأشكالاً عديدة، منها[٣]:

- استدعاء رئيس البعثة الدبلوماسية، وترأس البعثة من قبل قائم بالأعمال بالنيابة، إلى حين عودة رئيس البعثة أو استبداله.
- حالة احتلال الدولة المعتمد لديها أو الانقلاب على نظام الحكم فيها.
- نيتجة لسياسة تقشفية للدولة لدواعٍ اقتصادية ومالية.
- نتيجة لظروف أمنية سيّئة أو وجود تهديدات.

ومن حيث الإجراءات، نجد غالبية حالات الوقف لا تستلزم تقديم أوراق اعتماد جديدة من قبل رئيس البعثة، مثل الوقف الذي يحدث بين حكومتين معترف بهما، أما في أعقاب التغيير غير الدستوري للحكومة (كحالات التحول من الملكية إلى الجمهورية التي تحدث عادة نتيجة لثورة أو انقلاب)، فإن الممثلين الدبلوماسيين أنفسهم لم يعودوا معتمدين، ولذلك فتجديد أوراق الاعتماد يصبح ضرورياً. هذا في حين إن حالات القطع كلها تستلزم أوراق اعتماد جديدة عن استئناف العلاقات. عدا ذلك، فمن الضروري عقد اتفاق جديد في حالات القطع لاستئناف العلاقات، في حين لا يعدّ ذلك ضرورياً في حالات الوقف[٤]، إلا في حالات تغيير النظام السياسي، مثلاً من الملكي إلى الجمهوري.

(1) ينظر: محمد الأخضر كرام، م.س.ذ، ص١٥٩.
(2) ينظر للتفصيل: هادي نعيم المالكي، م.س.ذ، ص ص٢٣-٢٧.
(3) ينظر: محمد الأخضر كرام، م.س.ذ، ص ص١٥٩-١٦٠.
(4) ينظر للتفصيل: هادي نعيم المالكي، م.س.ذ، ص ص٢٥-٢٧. و: **د.دانا عەلی سالّح بەرزنجی، دەروازەیەك بۆ پەیوەندییە دبلۆماسی و کونسولّییە هاوچەرخەکان، سەنتەری زەهاوی بۆ لێکۆلّینەوەی فیکریی، سلێمانی، ٢٠١٧، لا٢٥٩-٢٦١.**

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

أما **المقاطعة** تعني رفض التعامل مع دولة معيّنة، أو عدم شراء بعض أو كل منتجاتها. بقصد الاحتجاج على سياسات معينة من هذه الدولة، و/أو تستخدم كوسيلة لحثها على تغيير بعض توجهاتها أو طرق عملها.على الرغم من أن هذا المفهوم هو الآن جزء لا يتجزّأ من ممارسات المجتمع الدولي؛ ولكن هذا المصطلح لا يتلقى الكثير من الاستخدامات الدولية. فبدلاً منه، يستخدم مصطلح "العقوبات"[١].

المقاطعة الاقتصادية جزاء اقتصادي باستخدام الوسائل الاقتصادية والمالية لإكراه الوحدات الدولية على احترام القانون، ويتم يتطبيقها من الدول أو المنظمات الدولية، سواء في أوقات السلم أو الحرب[٢].

إذاً، غالباً ما تستخدم المقاطعة لتعليق التعامل والعلائق التجارية من جانب رعايا دولة أو أكثر مع دولة ثانية أو مع رعاياها بهدف التعبير عن الاستياء من مواقفها المضرّة أو إرغامها على اتخاذ موقف معين أو قرار معين. وبذلك تمسّ المقاطعة الجانب الاقتصادي والتجاري، في حين يمسّ القطع عادة الجانب السياسي والدبلوماسي بين الدول، كما أن القطع يتم على مستوى العلاقات بين الدول، أما المقاطعة فقد تتم على مستوى الرعايا، وقد تقرها الدول والحكومات أيضاً، وقد تتخذه الدول في مجلس الأمن، وفق المادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة، كعقوبة ضد دولة معينة، كما حدث للعراق جرّاء غزوه للكويت عام (١٩٩١)، إذ صدرت قرارات عديدة بشأن المقاطعة الاقتصادية للعراق[٣].

أما "**العقوبات-Sanctions**" فهي الوسائل المعتمدة لفرض التزام قانوني، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، مثلاً بموجب ميثاق الأمم المتحدة يحق لمجلس الأمن اتخاذ تدابير أو الإذن بها، بما في ذلك التدابير المسلحة، في مواجهة أي تهديد أو خرق للسلام؛ كما يمكن أن يتدخل في المسائل التي هي أساسا ضمن الاختصاص القضائي الداخلي للدولة. خلال العقد الأخير من القرن العشرين كان هناك ازدياد ملحوظ في عدد حالات العقوبات الجماعية التي ترعاها الأمم المتحدة. ومن أبرزها العقوبات الموجهة ضد العراق وليبيا[٤].

(1) See: G. R. Berridge and Alan James, A Dictionary of Diplomacy, PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2003, p.24.

(2) د.عصام العطية، م.س.ذ، ص٣٨.

(3) ينظر: محمد الأخضر كرام، م.س.ذ، ص ص١٥٨-١٥٩.

(4) See: G. R. Berridge and Alan James, Op. Cit, pp.235=236.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

أما مصطلح "**الحصار-Embargo**" فيتعلق إما بقرار منع إبحار السفن من ميناء، أو بحظر الإفراج عن شيء، مثل شحنات الأسلحة، وإما يرتبط بالحصار التجاري، أي الحصار يشمل الصادرات والواردات معاً[١]. والمقصود من الحصار السلمي بشكل عام، هو أحد أنواع الجزاءات التي تتضمن الإكراه، تقيمه الوحدة الدولية أو الوحدات الدولية ضد الدولة أو الدول المعتدية عن طريق عزلها عن بقية الدول بإقامة المنع المسلح لأي اتصال بين هذه الدول والدول الأخرى[٢].

من هنا ينبغي التمييز بين هذه المصطلحات، والاستخدام الدقيق لها، لاسيما في الدراسات النظرية-التطبيقية.

وبالنسبة لحالة قطر، فقد رافق قرار قطع العلاقات الدبلوماسية حصاراً جوياً وبرياً وبحرياً، فضلاً عن مقاطعة شاملة، إلا أننا في هذا البحث لا ندخل الجوانب المختلفة لهذا الحصار وهذه المقاطعة، بل نركز على أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية وتداعياتها السياسية والاقتصادية على وجه الخصوص، بحيث لا نتطرق إلى تفاصيل الأضرار المتعلقة بهذا الحصار بالأرقام والإحصائيات في الجوانب الأخرى، إذ إن كل جانب من هذه الجوانب يحتاج إلى دراسات طويلة ومعمّقة.

المطلب الثاني
أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية وتداعياته

أولاً: الأسباب

حسب اتفاقية فيننا للعلاقات الدبلوماسية: "تنشأ العلاقات الدبلوماسية بين الدول وتوفد البعثات الدبلوماسية الدائمة بالرضى المتبادل"[٣]. وبذلك يحقّ لأية دولة قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة أخرى دون حاجة إلى استطلاع رأيها، وهذا يعني أن قرار قطع العلاقات يبدو عملاً غير ودّيّ، ولا يتفق مع قواعد المجاملة، لكنه لا يتعدّى ذلك ليصبح عملاً غير مشروع مهما كانت ظروف اتخاذه[٤]،

مع ذلك، هناك أسباب أو مبررات كثيرة تلجأ إليها الدول لقطع العلاقات الدبلوماسية، حيث إن تقويم المواقف الصادرة من الدولة أو من أقرانها يخضع للسلطة التقديرية للدولة، ولذلك يمكنها أن

(1) See: Ibid, p.92.

(2) ينظر: د.عصام العطية، م.س.ذ، ص٣٥.
(3) ينظر: المادة (٢) من اتفاقية فيننا للعلاقات الدبلوماسية لعام (١٩٦١).
(4) ينظر: محمد الأخضر كرام، م.س.ذ، ص١٥٦.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

تقطع علاقاتها لأبسط التصرفات الصادرة من وحدة دولية أخرى، مع هذا، يحدّد البعض أهم هذه الأسباب في النقاط الآتية[1]:

١. **أسباب متعلقة بأعمال غير مشروعة:** ما تمس حقوق وحدة دولية أخرى، كالاعتداء على الرعايا أو الأموال، أو انتهاك حرمة الإقليم، أو ممارسة أعمال التجسّس أو التخريب، أو الاعتداء على المقدسات أو البعثات الدبلوماسية. فالدولة حينما تشعر بعمل عدائي من دولة أخرى بشكل يؤدي إلى تهديد مصالحها أو يمس حقوقها أو كرامتها، حينئذ تبادر إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع هذه الدولة[2].

٢. **قطع العلاقات الدبلوماسية كأسلوب قسري في إطار المنظمات الدولية أو الإقليمية:** فمثلاً استناداً إلى المادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة، قد يطلب مجلس الأمن من حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كإجراء أوليّ، قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة ما لإخلالها بالتزاماتها الدولية.

٣. **قيام الحرب:** هناك اختلاف في اعتبار الحرب مُنهية للعلاقات الدبلوماسية؛ فحسب الاتجاه الكلاسيكي إنها تؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، في حين يرى الاتجاه الحديث أنها تؤدي إلى وقف العلاقات الدبلوماسية، مثلما حدث أيام الحرب العراقية الإيرانية اعتبارا من بدء الحرب من عام (١٩٨٠) ولغاية إغلاق السفارتين بتأريخ (١٩٨٧/٨/٨)، أي قبل انتهاء الحرب بسنة تقريباً. يمكن القول بأن قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين المتحاربتين يتوقف على قرارهما، أو بالأحرى قرار أي منهما.

٤. **قطع العلاقات الدبلوماسية بسبب مواقف سياسية:** أحياناً تستخدم الدول الضغط الدبلوماسي عن طريق قطع علاقاتها الدبلوماسية للتعبير عن استيائها من قيام دولة ما بتصرف أو اتخاذ موقف يهدّد مصالحها. وفي هذا المجال يعدّ مذهب "هالستين"[3] شكلاً مميزا من أشكال ردّ فعل الدول

(1) ينظر للتفصيل: د.عبدالمنعم القاضي، قطع العلاقات الدبلوماسية.. الأسباب والآثار، ضمن كتاب قراءات في الدبلوماسية، وزارة الخارجية القطرية، الدوحة-قطر، ٢٠١٧، ص ص٤٦-٤٨. و: ينظر: محمد الأخضر كرام، م.س.ذ، ص ص٦٢-٧٦.

(2) ينظر: د.فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٢، ص٦٦٩.

(3) يعود أصل هذا المذهب إلى وزير خارجية ألمانيا الاتحادية، الذي سمي المذهب باسمه، والذي حاول منع الاعتراف بألمانيا الديمقراطية، إذ بقطع علاقات دولته الدبلوماسية مع أية دولة تقيم علاقات مع ألمانيا الديمقراطية، إذ يعدّ ذلك عملاً غير ودّي تجاه دولته، وقد تمّ تطبيق هذا المذهب في البداية بصرامة. ينظر: د.محمد الأخضر كرام، م.س.ذ، ص١٧٣.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

من أفعال دول أخرى أساءت إليها. وهناك تطبيقات مشبهة لهذا المذهب، بحيث قد تجعل دولة ما أو أكثر من الاعتراف بدولة معينة سبباً لقطع علاقاتها الدبلوماسية. فمثلا اتبعت الصين الشعبية هذه الطريقة مع الدول التي تعترف باستقلال تايوان، كما قررت الحكومة اليونانية قطع علاقاتها مع كل دولة تعترف بدولة الأتراك القبارصة.

٥. **أسباب سياسية أخرى لقطع العلاقات الدبلوماسية:** قد تقوم دولة ما بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة أخرى تضامناً مع دولة ثالثة، وكانت تلك الدولة قد اعتدت عليها أو على حق من حقوقها. فمثلاً قامت (٢٠) دولة أفريقية بقطع علاقاتها مع إسرائيل عام (١٩٧٣) تضامناً مع الدول العربية. وقد يكون القطع انتقاما لوقوف دولة إلى جانب العدو في الحرب، وهو ما حصل عندما قطعت الدول العربية علاقاتها مع إسرائيل وأمريكا عقب مساعدة الأخيرة لإسرائيل في حرب (١٩٦٧). ويضيف آخرون أسباب سياسية أخرى، مثل فناء إحدى الدولتين أو الوحدات الدولية (مثل حالة فناء عصبة الأمم)، نتيجة لتفككها إلى عدة دول أو اندماجها مع دولة أخرى، وكذلك تغيير نظام الحكم بالانقلاب.

ومع دخول الأسباب التفصيلية لقرار قطع العلاقات بين الوحدات الدولية، يظهر جلياً أن الأسباب التي تقف خلف قرار قطع العلاقات عديدة ولايمكن حصرها بسهولة؛ فقد استخدمت العقوبات الدبلوماسية الحديثة في المقام الأول لاستهداف دول تورطت بقضايا متصلة بالإرهاب، انتشار الأسلحة، وما يصاحب ذلك من رغبة في تغيير النظام في بعض الحالات[١]، أو تدهور العلاقات بين الأطراف المعنية، أو استخدام قطع العلاقات الدبلوماسية كوسيلة لإرغام الدولة على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل أو سحب الاعتراف بالدولة[٢].

وفي هذا المضمار، يميّز البعض نوعين أساسيين لأسباب قطع العلاقات الدبلوماسية، ففي **الأول يكون القطع هدفاً أساسياً** للإرادة التي تقصد القطع لأسباب متعددة. أما في **الثاني فالقطع يعدّ نتيجة**، أي لا تسعى الوحدة الدولية فيه بصورة أساسية للقطع، بل القطع هو نتيجة للتغيير الجذري للواقع السياسي والقانوني بالحرب أو بالتغيير غير الدستوري للحكومة[٣].

(1) See: Tara Maller, Diplomacy Derailed: The Consequences of Diplomatic Sanctions, Center for Strategic and International Studies, The Washington Quarterly, 2010, p.63.

(2) ينظر: د.سهيل حسين الفتلاوي، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص١٥٢.

(3) ينظر: هادي نعيم المالكي، م.س.ذ، ص٤٥.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

فإذا كان القطع هدفاً أساسياً، فإن هذا القطع إما مستند لانتهاك قانوني، كالقطع بسبب الإساءة المباشرة، أو الاعتداء على الأموال والأشخاص، أو التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، أو انتهاك معاهدة أو اتفاقية دولية، أو انتهاك الإقليم. وإما يكون قطع مستند لأسباب سياسية، كالقطع التي تمليه اعتبارات الكرامة المجروحة، أو القطع الناتج عن الاختلاف الأساسي الأيديولوجي أو السياسي أو المذهبي، أو القطع الناتج عمّا يعتبر مصلحة حيوية. وإذا كان القطع نتيجة، فقد يؤدي التغيير الدستوري إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، أو نتيجة للحرب -حسب الاتجاه التقليدي-، حيث يرى الاتجاه الحديث أن الحرب يؤدي إلى الوقف لا القطع[1].

وفي كثير من الأحيان تتظافر العوامل، سواء السياسية منها أو الاقتصادية أو العسكرية أو التأريخية أو الدينية والمذهبية، أو فيما يتعلّق بالانتهاكات القانونية أو بإرادة صنّاع القرار أو إرادة تغيير ميزان القوى وغيرها من الأسباب، لتشكل بمجموعها دافعاً قوياً لاتخاذ قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع وحدة دولية معينة، ولكن مع ذلك، فإن تأثير هذه العوامل وقوتها متباينة، وإن التقدير النهائي لتقويم أثر وقوة هذه العوامل يقوم بها صناع القرار في كل الظروف.

ثانياً: التداعيات

في البداية، لابد من التمييز بين التداعيات والآثار المتعلقة بالبعثة وأفرادها وأبنيتها ووثائقها، وبين الآثار المتعلقة بالجوانب السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية وغيرها من الجوانب التي قد تتضرر نتيجة لقطع العلاقات الدبلوماسية؛ فقطع العلاقات الدبلوماسية لا تتوقف تداعياته في حدود الإجراءات المباشرة المتعلقة بالبعثات الدبلوماسية وموظفيها، بل تتعدّى ذلك بكثير؛ فهناك نواح كثيرة يمكن من خلالها قراءة تداعيات قطع العلاقات الدبلوماسية مع وحدة دولية معينة، منها قانونية و إدارية، ومنها سياسية واقتصادية، ومنها أمنية واستخباراتية.. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، قد تتعلق التداعيات بالطرفين المعنيين، أو بطرف معين، أو تمسّ الرعايا أو بالأطراف الثالثة، فضلاً عن التداعيات المرتبطة بالبعثة الدبلوماسية ومبانيها ووثائقها وأرشيفها أو ممتلكاتها..

فقطع العلاقات الدبلوماسية يسبب تعكير صفو العلاقات بين الدول المعنية، لأنها تقضي على الوسيلة السلمية الفضلى للتفاهم والتواصل بين هذه الدول، وإنهاء المنفذ الطبيعي الذي تستطيع

(1) ينظر للتفصيل: المصدر نفسه، ص ص٤٥-٨٣.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

بموجبه الدول حل مشاكلها وحماية مصالحها، وتنمية علاقاتها الودية[١].فعلى الرغم من أن قطع العلاقات الدبلوماسية أداة سلمية بيد صناع القرار، لكنه في الوقت نفسه يحمل أضرار وتداعيات محسوبة وغير محسوبة العواقب، لا سيما في مجالي الاستخبارات والاتصالات، إذ لا يبقى الاتصال كوسيلة لتيسير الأمور المتعلقة بهذين المجالين، إذاً هو مكلف للسياسة الخارجية[٢].

هناك إجراءات متعلقة بحماية الموظفين الدبلوماسيين؛ إذ تبقى الصفة الدبلوماسية للموظف الدبلوماسي وحصانتها كذلك حتى بعد الإعلان عن قرار القطع إلى حين خروجه من إقليم الدولة المستقبلة، وذلك بإعطائه فترة معقولة من الزمن تمنح لمغادرة الدولة المستقبلة[٣]، ولكنفي حالة قطع العلاقات الدبلوماسية بين دولتين، تلتزم الدولة المعتمد لديها، حتى في حالة نزاع مسلح، أن تحترم وتحمي مباني البعثة ومنقولاتها ومحفوظاتها. ويجوز للدولة المعتمدة أن تعهد بحراسة مباني بعثتها وما يوجد فيها من منقولات ومحفوظات إلى دولة ثالثة توافق عليها الدولة المعتمد لديها، كما يجوز للدولة المعتمدة أن تعهد بحماية مصالحها ومصالح مواطنيها إلى دولة ثالثة توافق عليها الدولة المعتمد لديها[٤].

إن القانون الدبلوماسي قد بيّن طريقة حماية مصالح الدول[٥]، وحماية مقرّ البعثات الدبلوماسية[٦]، وحماية وثائق البعثة[٧]، وحماية أفرادها[٨]، في حالات قطع العلاقات الدبلوماسية.

ومن الناحية القانونية، لا يؤثر قطع العلاقات الدبلوماسية في رعايا الدولتين، كما لا يؤثر في كل الأحوال في المعاهدات والاتفاقات القائمة بينهما[٩]. إذ تنص (اتفاقية فيننا لقانون المعاهدات) لعام (١٩٦٩) على أنه "لا يؤثر قطع العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية بين أطراف المعاهدة على العلاقات القانونية بينها بموجب المعاهدة، إلا بالقدر الذي يكون به وجود العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية ضرورياً لسريان المعاهدة[١٠]".

(1) ينظر: د.سهيل حسين الفتلاوي، م.س.ذ، ص١٥٢.

(2) See: Tara Maller, Op. Cit, p.75.

(3) ينظر: المادة (٣٩) من اتفاقية فيننا للعلاقات الدبلوماسية لعام (١٩٦١).

(4) ينظر: كل فقرات المادة (٤٥) من الاتفاقية نفسها.

(5) ينظر: المادة (٤٥) فقرة (ب، ج) من الاتفاقية نفسها.

(6) ينظر: المادة (٢٢) فقرة (١) من الاتفاقية نفسها.

(7) ينظر: المادة (٢٤) من الاتفاقية نفسها.

(8) ينظر: المادة (٣٩) من الاتفاقية نفسها.

(9) ينظر: د.فاضل زكي محمد، م.س.ذ، ص٦٧١.

(10) ينظر: المادة (٦٣) من اتفاقية فيننا لقانون المعاهدات لعام (١٩٦٩).

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

ولكن على الرغم من كل ذلك، فإن الواقع لايسير دائماً حسبما يحدده القانون وتقتضيه الإجراءات، بل عادة ما تسبب قطع العلاقات الدبلوماسية تداعيات وأضرار تعمّ الأطراف المعنية كافةً، وفي معظم الجوانب. فعادة ما يشكل قرار القطع أزمة في العلاقات بين الأطراف المعنية والتي قد تؤدي إلى التصادم والحرب، وقد يؤدي إلى إعادة صياغة التوازنات والتحالفات الموجودة في المنظومة الإقليمية والدولية، أو فيما يتعلّق بعلاقات الدولة التي قُطعت العلاقة معها، وقد يرافقه أو يليه قرارات أخرى أكثر تصعيدية، تشكل خطراً جسيماً للمواطنين أو أضراراً اقتصادية وتجارية أو مشاكل اجتماعية أو تعليمية وغيرها.

المبحث الثاني
قطر وخلفية علاقاتها مع الدول الأربع

قطر دولة صغيرة، تقع في الجزيرة العربية، عمره كدولة مستقلة لا يصل إلى نصف قرن من الزمن، لكنها أثبتت وجودها ودورها على الساحتين الإقليمية والدولية، وقد أثارت سياستها الخارجية والداخلية أيضاً جدلاً لدى الكثيرين، كما أثارت حفيزة آخرين، حيث قامت بلعب دور أكبر من حجمها، وقامت بتحركات دبلوماسية غير مسبوقة، وأقامت علاقات متنوعة ومتنامية الأطراف، في حين توجد في جوارها أو قربها دول إقليمية تعتبر نفسها إما زعيمة أو فاعلة في المنطقة، ولاسيما السعودية ومصر ومن ثم الإمارات. فما هي قطر وما هو دورها؟ وكيف كانت علاقاتها مع الدول الأربع؟

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

المطلب الأول

مكانة دولة قطر في السياسة العالمية

تعدّ قطر[١] دولة ريعية، نظام الحكم فيها وراثي[٢]، لكنها تحولت في العقود الأربعة الماضية، وبسرعة كبيرة، من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعمرانية والتعليمية[٣]، بتظافر جملة من المتغيرات المتداخلة، وفي مقدمتها ثروة النفط والغاز[٤]، التي ساهمت في تغيير ملامح الاقتصاد

(1) كانت قطر في السنوات (١٨٧١-١٩١٤) جزءاً من الإمبراطورية العثمانية التركية، ولكن بالاسم فقط، وفي عام (١٩١٦) أصبحت محمية بريطانية، وبعدما أعلنت بريطانيا في عام (١٩٦٨) أنها ستجلي قواتها في الخليج العربي بحلول عام (١٩٧١) حاولت قطر إقامة اتحاد فدرالي مع دول الخليج، ولكن بعدما تأكد صناع القرار في قطر أن انضمامها إلى اتحاد الإمارات العربية لن يحقق لها المركز القيادي الذي كانت تتوق إليه، أعلنت قطر في أيلول (١٩٧٠) خروجها من الاتحاد واتجه المسؤولون فيها نحو بدء الاستعدادات لإعلان استقلالها، وبدعم سعودي وإعداد الأوضاع الداخلية قام الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني نائب الحاكم وولي العهد القطري بإعلان الاستقلال في (١) أيلول (١٩٧١)، وبعد ثلاثة أيام فقط، قام الشيخ أحمد بن علي آل ثاني بإصدار مرسوم تم فيه تغيير حاكم قطر إلى أمير دولة قطر ومن إمارة قطر إلى دولة قطر. وعلى الفور اعترفت السعودية بها. تعد قطر دولة صغيرة، فهي أقل مساحة من الدولة الصغيرة حسب تعبير الجغرافيين؛ إذ لا تتجاوز مساحتها (١١,٥٨٦) كلم مربع، وبذلك تقع في ذيل قائمة دول العالم من حيث المساحة (ترتيبها ١٦٥). حكم الدولة فيها وراثي في عائلة آل ثاني، وتحكمها أسرة آل ثاني. ينظر للتفصيل: د.فهد عباس سليمان السبعاوي، دور المملكة العربية السعودية في استقلال إمارات الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد ٧، المجلد ٢٢، أكتوبر٢٠١٥، ص ص٢٢١-٢٢١. و: ميثاق خيرالله جلود، صناعة القرار السياسي في دولة قطر، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، الموصل، العدد ٢٢، ٢٠١١، ص ص٤-٥. و: محمد عتريس، معجم بلدان العالم، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠١، ص٣٣٠. و: مروان قبلان، سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٢٨، سبتمبر ٢٠١٧، ص١٧.

(2) "حكم الدولة وراثي في عائلة آل ثاني، وفي ذرية حمد بن خليفة بن حمد بن عبدالله بن جاسم من الذكور، وتكون وراثة الحكم إلى الابن الذي يسميه الأمير ولياً للعهد، فإن لم يوجد ابن ينتقل الحكم إلى من يسميه الأمير من العائلة ولياً للعهد، وفي هذه الحالة تكون وراثة الحكم في ذريته من الذكور،.". المادة (٨) من الدستور الدائم لدولة قطر لعام (٢٠٠٤).

(3) تعد قطر أفضل من بقية دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الإنفاق الحكومي على التعليم، فقد بلغت نسبة نفقات التعليم المئوية (٣%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (٢٠١٣-٢٠١٤). ينظر: هند عبدالرحمن المفتاح، التعليم العالي وسوق العمل في قطر: الواقع والآفاق، سلسلة: دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدّوحة – قطر، فبراير ٢٠١٧، ص١٤.

(4) تعدّ قطر واحدة من أغنى بلدان العالم من حيث حجم الاحتياطي والانتاج من الغاز الطبيعي، لتحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة وروسيا، حيث بلغت احتياطاتها حوالي (٢٥,٢١٠) مليار متر مكعب، أي ما نسبته (٤٨%) من احتياطي الدول العربية و (١٣,٧%) من الاحتياطي العالمي في عام (٢٠١١)، وارتفعت كميات الانتاج من (٤,٤) مليار متر مكعب عام (١٩٧٩) إلى (١٤٦,٨) في عام (٢٠١١)، كما ارتفعت صادراتها من الغاز الطبيعي من حوالي (٢,٩) مليار متر مكعب عام (١٩٩٧) إلى حوالي (١٠٩,٧٥) عام (٢٠١١)، أي تزود (٢٣) دولة بالغاز وتشكل حوالي (٢٨%) من انتاج الغاز الطبيعي المسال في العالم، وبذلك فهي ثاني دولة على المستوى العالمي بعد روسيا في انتاج وتصدير الغاز الطبيعي، وهي في تطور مستمر ولديها مشاريع كبيرة في هذا المجال. وجدير بالذكر، إن الطاقة الانتاجية القطرية للغاز الطبيعي

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

القطري[١] تغييرا جذريا، ونقله في مدة وجيزة من اقتصاد تقليدي شحيح بموارده الطبيعية والمادية والبشرية وعوائده إلى اقتصاد أحادي حديث، وإلى اقتصاد الرخاء، وبعوائد فائضة مكّنت قطر من الإستثمار لاحقا في مشاريع عديدة للصناعات التحويلية، وكذلك الاستثمارات الخارجية (الاستهلاكية في كثير منها)..، في ظل صغر حجم السكان المواطنين[٢] وتدنّي مستوى التأهيل المهني والفني[٣].

كانت سياسات دولة قطر الخارجية موجهة نحو تنمية صورة دولية إيجابية لدولة تقدمية ومبتكرة وذات طابع تجاري ومحايد تتفق سياساتها مع المعايير والقيم الدولية[٤]، وذلك من منطلق إدراك قطر

تضاعفت ثلاث مرات بين عامي (٢٠٠١-٢٠٠٩)، وأصبح يسيطر على الصادرات القطرية، حيث شكل الغاز الطبيعي (٦٢%) منها، والنفط (٢٣%) منها، عام (٢٠١١)، وبذلك أصبحت صناعة الغاز المسال المحرك الأساس للنمو الاقتصادي في قطر. ينظر للتفصيل: د.أحمد حسين الهيتي و مصطفى أحمد عبد إبراهيم، انتاج واستهلاك الغاز في دولة قطر (الإمكانيات المتاحة والقدرات التصديرية)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٧، العدد ١٣، ٢٠١٥، ص٢١٠. وكذلك: د.أخلاص قاسم نافل، دور الغاز الطبيعي في تطور الاقتصاد القطري: الملامح والآفاق، مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٨-٢٩، ٢٠١٥، ص١٠٥. و: بان علي حسين المشهداني، الآفاق المستقبلية للغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية مع إشارة خاصة إلى دولة قطر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثاني، العدد ٣١، ٢٠١٤، ص ص١٣٦-١٣٧.

(1) تمتلك قطر، على المستوى الاقتصادي، اقتصاداً قوياً ومتنامياً بروابطها الاقتصادية المهمة مع أمريكا، لاسيما في قطاع النفط والغاز والبتروكيمياويات، فالعديد من الشركات الأمريكية لديها مصالح في قطر. وسعت قطر إلى توسيع استثماراتها في الولايات المتحدة بشكل خاص، لاسيما في قطاعي البنوك والعقارات، حيث وقعت قطر معاهدة الضرائب مع الولايات المتحدة، ووقعت معها اتفاقية إطار التجارة والاستثمار (TIFA) في نسان (٢٠٠٤)، كما قامت بشراء حصص في صناديق استثمارات وشركات انتاج سيارات كـ(General Motors)، وشركة انتاج سينمائية. ينظر: منذر أحمد زكي شراب، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية ٢٠٠٣-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التأريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، ٢٠١٤، ص٤٩.

(2) بلغ عدد سكان قطر في نهاية أكتوبر عام (٢٠١٥) (٢,٤١٢,٤٨٣) نسمة، (٧٥,١) منهم من الذكور، ذلك لأنهم يشكلون النسبة الأكبر من أعداد العمالة الوافدة.. للتفصيل ينظر: قطر.. قصة للتنمية، المعهد الدبلوماسي، وزارة خارجية قطر، الدوحة، ٢٠١٥، ص١٤.

(3) ينظر: هند عبدالرحمن المفتاح، م.س.ذ، ص٢٤-٢٥. فعلى الرغم من زيادة نمو سكان قطر بوتيرة استثنائية وبمتوسط (١٠%) سنوياً خلال عقد انتهى عام (٢٠١٤)، ارتفع في العام نفسه نسبة غير القطريين إلى (٨٨%). ذلك لأن سوق قطر تم إغراقها بالعمالة الوافدة، وبكميات متضاعفة عبر الزمن، بغض النظر عن جودة مهاراتها وكفاءاتها، حتى وصل الأمر إلى أن أكثر من (٨٨%) قوة العمل، (٧٠%) منها من العمالة غير الماهرة من القطاع الخاص. وقد انخفضت إجمالي القوى العاملة الوطنية في قطر من إجمالي القوى العاملة فيها من (١٤%) عام (٢٠٠١) إلى (٦%) عام (٢٠١٣). فضلاً عن ذلك، فالعمالة المواطنة تتركز في القطاع الحكومي الذي غالبا ما لا يعتمد معايير الكفاءة والانتاجية في التوظيف والتقويم. ينظر: المصدر نفسه، و: تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر: تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ الحق في التنمية، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الدوحة، قطر، يونيو ٢٠١٥، ص٢.

(4) See: Sara Pulliam, Qatar's Foreign Policy: Building an International Image, Khamasin: The Journal of the American University in Cairo's Department of Political Science, (2013): 3, p.1.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

البراغماتي للرهانات الجيوبولتيكية في المنطقة، وبذلك عوّضت عن الكثير من عوامل ضعفها من منظار القوة المادية وتبنّت سياسات تتّسم بالتوازن[١].

وإن للقيادة السياسية ورؤيتها لدور دولتها في المحيطين الإقليمي والدولي، واستخدامها للقوة الناعمة، ودعم قناة الجزيرة الفضائية، التي لعبت دورها في تغطية الأحداث العربية بشكل جذاب، فضلاً عن استضافة البطولات والمعارض المختلفة، بما فيها بطولات كأس العالم لعام (٢٠٢٢)، تأثيراً ثقافياً وسياسياً ضمنياً عميقاً في زيادة دور قطر الخارجي، تمّ استخدامه بشكل استراتيجي لزيادة المصالح القطرية. إذ برزت قطر باعتبارها دولة ذو أهمية وثقة إقليمياً، إلى جانب سياستها الخارجية النشطة، والتزامها بالتنمية، والمساعدات الإنسانية التي تقدمها عبر الأزمات والصراعات الدولية[٢].

ساد في حقل العلاقات الدولية، بأنه نادراً ما تبرز الدول الصغيرة في العلاقات الدبلوماسية بسبب افتقارها للسلطة والأهمية العالمية. ولحد الآن الدراسات حول الدول الصغيرة تركز إلى حد كبير على الفرضية الواقعية التي ترى بأن الدول الصغيرة من أجل الحصول على السلطةتمارس الالتحاق أو التبعية (bandwagoning) وراء قوة أكبر أو تمارس التوازن (balancing) ضدها عن طريق التحالفات مع دول أخرى[٣].

وقد فعلت قطر الأمرين معاً في الفترة (١٩٧١-٢٠١١) عندما دخلت في علاقة تبعية مع السعودية لحماية نفسها من خطر إيران، ثم عندما دخلت في علاقة حمائية مع أمريكا بتوقيعها اتفاقية دفاعية عام (١٩٩٢)، واستضافتها قوات أمريكية في قاعدة العُديد لتأمين نفسها من ضغوطات السعودية، ثم عندما تحولت لتصبح عضواً غير رسمي في تحالف "محور المقاومة" في الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١) لموازنة الضغط السعودي أيضاً الذي اشتدّ عليها بعد الغزو الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣)[٤]، ولكن بعد أحداث الحراك الشعبي العربي منذ عام (٢٠١١)، مثّلت قطر بتحركاتها ونشاطاتها السياسية ذروة التحدي للأطر النظرية في تفسير سياستها الخارجية؛ حيث رفضت قطر البقاء في ظلال حلفائها أو خصومها الإقليميين.

(1) ينظر: ماجد حميد خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٩، ٢٠١١،ص٢١٣.

(2)See: Bernd Kaussler, Tracing Qatar's Foreign Policy and its Impact on Regional Security, Series: Research Paper, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, 2015, p.40.

(3)See: Sandya Nishanthi Gunasekara, Bandwagoning, Balancing, and Small States: A Case of Sri Lanka, Asian Social Science; Vol. 11, No. 28; 2015, pp.215-218.

(4) ينظر: مروان قبلان، م.س.ذ،ص٨.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

وبدلاً من ذلك، اتبعت نهجاً مؤثرا للسياسة الخارجية داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها باتباع سياسة خارجية هجومية لحفظ أمنها والدفاع عن نفسها والاستفادة من تغيير الوضع السياسي القائم، لاسيما في ظل وجود قوتين إقليميتين كبيرتين (إيران والسعودية) وتنافسهما القوي على الهيمنة الإقليمية على السلطة العسكرية والشرعية الدينية[١].

ويظهر ذلك جلياً في النقاط الآتية[٢]:

أولا:اتبعت قطر"سياسة خارجية ناشطة"، واكتسبت منها مكاسب اقتصادية وسياسية، فضلاً عن ضمان أمنها[٣]. فمنذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت قطر واحدة من أكثر الوسطاء نشاطاً في العالم وفي الصراعات الإقليمية والصراعات الداخلية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأجزاء من أفريقيا. إن الدافع الأساس لجهود الوساطة القطرية هو مزيج من استراتيجيات بقائها على قيد الحياة والرغبة في هيبة الدولية. وقداستخدمت السلطات القطرية نهجاً ذا شقين، وهي الدبلوماسية الشخصية المكثفة، إلى جانب وعود ضمنية أو صريحة باستثمارات مالية كبيرة بمجرد تسوية النزاع[٤]، وقد ساعدتها ميزانيتها العامة الكبيرة في ذلك[٥].

(1) See: Andrew F. Cooper and Bessma Momani, Qatar and Expanded Contours of Small State Diplomacy, The International Spectator, 29 Sep 2011, Vol. 46, No. 3, pp.114-130. and: Bernd Kaussler, Op.Cit, p.40.

(2)See: Ibid, pp.1-2.

(3)See: Ibid, p.1.

(4) See: Mehran Kamrava, Mediation and Qatari Foreign Policy, Middle East Journal, VOL. 65, NO. 4, Autumn 2011 p.540.

ومن أبرزها جهود الوساطة في لبنان والسودان واليمن، مع بذل جهود أقل في فلسطين وفي النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا. وفي هذه العملية قامت قطر بإنشاء صورةلنفسها بأنها تلعب دور وسيط نزيه مهتم بالسلام والاستقرار، حيث قامت بلعب دور الوسيط بين جهات فاعلة، حكومية وغير حكومية، وقد فتحت بذلك قناة هامة للتقارب والانفراج بين الأطراف المتنازعة. فقد قامت بدور الوساطة بين طالبان والحكومة الأمريكية، وعلى إثرها تم إطلاق سراح خمسة من قادة طالبان من غوانتانامو مقابل إطلاق سراح الجندي الأمريكي بو برغدال (Bow Bergdhal) من الأسر في أفغانستان في عام (٢٠١٤).

See: Mohammed Nuruzzaman, Gulf Cooperation Council (GCC), Qatar and disputemediations: a critical investigation, Contemporary Arab Affairs, Vol. 8, No.4, pp.546-549.

(5) استخدمت قطر نفوذها المالي الكبير في عمليات الوساطة كقوة مكافأة لتساعدها في عمليات الوساطة، على المدى المنظور على الأقل، إذ أنشأت قطر صندوقا استثماريا مشتركا مع ليبيا بقيمة (٢) مليار دولار أمريكي، وقدمت (٢) مليار دولار أمريكي لاستثمارات في منطقة دارفور. كما تعهدت بتقديم (٥٠٠) مليون دولار كمساعدة لإعادة الإعمار في

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

ومن جهة أخرى، وقّعت الدوحة عدداً كبيراً من الاتفاقات والتبادلات العسكرية الودية مع إيران، في حين انها استضافت (قاعدة العديد العسكرية) الأمريكية، و(قاعدة السيلية الجوية) منذ ديسمبر (٢٠٠٢)، وقد أصبحت الأخيرة مقراً للقيادة المركزية الأمريكية وموقعاً لإدارة العمليات الحربية الأمريكية ضد العراق منذ آذار (٢٠٠٣)، وتمّ نقل ثقل العتاد العسكري الأمريكي من قاعدة الأمير سلطان العسكرية السعودية إلى دولة قطر[١]. وكان ذلك إيذاناً بدخول قطر مرحلة جديدة ليتبوّأ مكانة مهمة في السياسة الخارجية الأمريكية استراتيجياً وعسكرياً.

من جهة أخرى، تمكنت قطر أثناء تطورات الحراك الشعبي العربي من عام (٢٠١١) من ركوب الأمواج والتيارات، والاستفادة منها. فقد حدث تدخل قطر في ليبيا تحت مظلة جامعة الدول العربية. وكان هذا التدخل، بطبيعة الحال، خطوة سياسية في المقام الأول بدلاً من كونها عملية عسكرية كاملة[٢].

ثانياً: كانت الشرعية السياسية المحلية مصدر قلق رئيس للقيادة القطرية في أعقاب التطورات التي حدثت في الدول العربية منذ بداية عام (٢٠١١). وعلى هذا الأساس، لم تدعم قطر الجهات الفاعلة غير الحكومية والحركات المطالبة بالتغيير والإصلاح في المنطقة فحسب، بل تمكنت أيضا من السيطرة على خطاب المعارضة السياسية في المنطقة العربية[٣]. فلم تكن أهداف السياسة الخارجية لدولة قطر، على عكس الأنظمة العربية والملكية الأخرى، موجهة نحو الاستقرار الإقليمي. فدور قطر المهيمن في جامعة الدول العربية وتدخلها العسكري في ليبيا، بالإضافة إلى دورها الرائد في إدانة بشار الأسد في سوريا، كانت سياسات متناقضة فيما يبدو وتتعارض عموما مع الحفاظ على الوضع الإقليمي القائم. علاوة على ذلك، يبدو أن الحكومة القطرية لم تقيد قناة الجزيرة في تغطيتها للحراك الشعبي في تونس ومصر

محافظة صعدة. وكانت أكبر مستثمر في جنوب لبنان. حيث قدمت (٣٠٠) مليون دولار لإعادة الإعمار. See: Ruslan Minich, Conflict Mediation:The Qatari Experience, Historia i Polityka, No. 14 (21)/2015, p.131.

(1) See:Ibid, p.125.

هذا في حين إن قاعدة "العُديد" تعدّ أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط، وتضم حوالي (١١,٠٠٠) جندي أمريكي، فضلاً عن احتضان مركز العمليات الأمريكية الجوية المشتركة في هذه القاعدة لمهمات القيادة والسيطرة على القوة الجوية الأمريكية في العراق وسوريا وأفغانستان و(١٨) دولة أخرى. كما تستوعب (١٢٠) طائرة مقاتلة. ينظر للتفصيل: وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، فوضى الموقف الأمريكي وتداعياته المحتملة على الأزمة الخليجية، سلسلة: تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، ٢٠١٧، ص ص٤-٥.

(2) See: Sara Pulliam, Op. Cit, p.8.

(3)See: Bernd Kaussler, Op. Cit, pp.1-2.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

واليمن وغيرها. ومع ذلك، وعلى النقيض من هذا الموقف "المؤيد للثورات العربية"، كانت قطر وكذلك قناة الجزيرة صامتتان عن الأحداث في البحرين، ويبدو أن ذلك كان للحفاظ على استقرار دول مجلس التعاون الخليجي[١].

ثالثاً: تتأثر السياسة الخارجية القطرية بالعوامل الإقليمية المنهجية لأنها نتاج نخبتها السياسية. واستناداً إلى الأبحاث الحديثة حول أفكار النخبة والهويات والأفضليات حول تأثيرها على السياسات الخارجية في الدول الصغيرة، يمكن فهم نخبة قطر بأنها ترغب في القيام بدور رائد في الشرق الأوسط وما وراءه. وقد حددت هذه الرغبة بشكل جوهري مضمون السياسة الخارجية القطرية واتجاهها[٢].

كما يبدو أن هناك عددا قليلاً نسبياً من الهياكل المحلية التي تقيد النظام[٣]، وإن غالبية السياسات الداخلية والخارجية في قطر تنبع من تصورات ورؤى وأهداف وقرارات بعض الأفراد داخل النظام القطري (رئيس الوزراء، وعدد قليل من المستشارين الآخرين)، فرئيس الوزراء الشيخ حمد بن جاسم جابر آل ثاني، يعدّ مهندس السياسة الخارجية لدولة قطر[٤].

رابعاً: لم تكن السياسة الخارجية المجال الوحيد الذي تحاول فيه قطر تصميم صورتها الدولية المرغوبة. فمنذ عام (١٩٩٥)، أظهرت قطر أيضا مبادرات في مجال الإصلاح السياسي المحلي، ويبدو أن الإصلاحات الداخلية تعدّ جزءا من أدوات السياسة الخارجية، لأن صنّاع القرار أجروا هذه الإصلاحات من أجل الحصول على موافقة المجتمع الدولي، إذ إن الالتزام بالمعايير الدولية جزء لا يتجزأ من بناء الصورة التي تسعى صناع القرار في قطر إلى تعزيز سمعتها الخارجية[٥].

(1) See: Sara Pulliam, Op. Cit, p.1.

(2)See: Ibid, pp.1-2.

(3) وممّا يدعم ذلك هو أن العملية الديمقراطية في قطر ضعيفة؛ فالمجتمع المدني محدود جداً، وهناك عدد قليل جدا من المؤسسات للقطريين للمشاركة في السياسة. ولا توجد ائتلافات وجماعات الضغط والجهات الفاعلة في البرلمان، وما إلى ذلك (حتى غير القانونية) التي تضغط على النظام أو تتصرف به أو تؤثر على إيديولوجيته وعمله، غير أن هذه الحقيقة لا تعني أن النظام لا يحبذ أو لا يتمتع بالشرعية. فغالبية القطريين متعاونون مع النظام، ويتطلعون إلى الأمير كقائد ودليل يدفع المجتمع إلى آفاق جديدة. See: Sara Pulliam, Op. Cit, p.2.

(4) See: Ibid (Sara Pulliam), p.3.

وكان الشيخ حمد يبلغ من العمر (٤٤) عاما عندما أطاح بأبيه في انقلاب في عام (١٩٩٥) (بينما كان والده في إجازة). ولدى توليه العرش، بدأ فوراً بسلسلة إصلاحات، من ضمنها استحداث منصب رئيس الوزراء، الذي عيّن فيه أخاه.كما عيّن الأمير، الذي تلقى تعليمه في أكاديمية ساندهيرست العسكرية في المملكة المتحدة، فريقاً من المستشارين الشباب والتكنوقراط من ذوي الخبرة الغربية لمساعدته على إدارة البلاد. وكانت هذه الفئة أصغر بكثير من نظرائها الإقليميين. Ibid.

(5) See: Ibid, p.4.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

خامساً: استخدامت قطر الدبلوماسية بصورتها الأفضل، وبذلك أصبحت من الدول التي يقال لها: "لكمتها تفوق وزنها"، وهذا يعني أن ثقلها الدبلوماسي أكثر من حجمها، بعبارة أخرى، حاولت من خلال الدبلوماسية الفعالة أن توفر نفوذاً أكبر من القوة الحقيقية للدولة باكتساب سمعة دولية[١]. وممّا يدلّ على ذلك، بالإضافة إلى عمليات الوساطة التي قامت بها، اهتمامها بالسلك الدبلوماسي؛ إذ بلغ عدد البعثات الدبلوماسية لدولة قطر في الخارج، عام (٢٠١٤)، (٩٣) بعثة، و(٩) قنصليات عامة، و(٤) وفود دائمة، وبلغ عدد البعثات الأجنبية المعتمدة لديها (٩٣) بعثة، و(٤٨) بعثة غير مقيمة، كما استضافت مكاتب (٥) منظمات إقليمية ودولية. كما تمتعت بعضوية (١٤) منظمة إقليمية عربية، و(٢٧) منظمة وهيئة دولية[٢].

سادساً: على عكس دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، من المتوقع أن تستمر احتياطيات قطر من الغاز الطبيعي والنفط لعقود، مما يخفف من بعض الضغوط لتنويع الاقتصاد وفتح إمكانية مواصلة عقلية ريعية. وعلى الرغم من تقليص الإنفاق في البداية خلال الأزمة المالية في تسعينيات القرن الماضي، إلا أن قطر لم تشهد الأثر نفسه على بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى الرغم من هذه الحوافز والثروات المتأصلة، فقد حاولت قطر تنويع اقتصادها والاستثمار في الخارج كجزء من رؤيتها البعيدة النظر لبناء المستقبل[٣].

سابعاً: من أهم العناصر التي أدت إلى إبراز مكانة قطر الإقليمية والدولية، هي شبكة الجزيرة الإعلامية الشهيرة التي تأسست في عام (١٩٩٦) من قبل الأمير، ثم ارتفع لتصبح شبكة الأخبار الأكثر المهيمنة في الشرق الأوسط. وقد أصبحت الجزيرة ظاهرياً خارج الرقابة في منطقة ظلت السيطرة على المعلومات أداة حيوية لإدارة المجتمع وتأمين الأنظمة الاستبدادية. وكان عرضها وأسلوبها حاد، أنيق، وحديث. وإن قدرة الجزيرة على الاستفادة من المجتمعات العربية والتأثير عليها تجعلها أداة قوية للسياسة الخارجية، ومن الواضح أن نخبة قطر تنظر إليها على هذا النحو[٤].

(1)See: paul sharp, Diplomatic Theory of International Relations, Cambridge University Press, New York, 2009, p56.

(2) ينظر: المعهد الدبلوماسي، قواعد وأصول النظام الدبلوماسي والقنصلي وتطبيقاتها في دولة قطر، المعهد الدبلوماسي-وزارة الخارجية، ط٢، الدوحة، ٢٠١٤، ص١٨.

(3) See: Sara Pulliam, Op. Cit, p.2.

(4) See: Ibid, pp.6-8.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

ثامناً: اتبعت قطر أيضا سياسة الباب المفتوح، التي غالبا ما تتصادم والجهات السياسية الفاعلة في المنطقة. فحاولت الحفاظ على علاقات مع إيران وسوريا وحزب الله والسعودية وأمريكا في الوقت نفسه. وفي عام (١٩٩٦)، تبادلت إسرائيل وقطر المكاتب التجارية[١]. وخلال مؤتمر منظمة الدول الإسلامية في عام (٢٠٠٠) لم تؤيد الدوحة حظر المكتب التجاري الإسرائيلي الذي اقترحته إيران. في عام (٢٠٠٨)، وعلى الرغم من أنها علقت مؤقتاً وجود مكتب التجارة لتل أبيب في الدوحة؛ إلا أنها أبقت على العلاقات مع إسرائيل. وفي الوقت نفسه، قدمت صورة إيجابية لحماس عبر قناة الجزيرة[٢]، ففي الوقت الذي توجد فيها قاعدة لقيادة حماس، كما أصبحت مأوى لإسلاميين، مثل الشيخ يوسف القرضاوي، المقرب من الإخوان المسلمين. فهي اتبعت سياسة كسب الأصدقاء وتجنب العداوة، ودعت جميع الأطراف لـ"الجوار الصالح" في الخليج، وهي تحديدا في مواجهة السعودية، فهي اتبعت في ذلك براغماتية سياسية[٣]. وفي الماضي سمحت سياسة الباب المفتوح تجاه طهران بالحفاظ على العلاقة مع الحكومة الإيرانية، كما سمحت لحركة طالبان بفتح مكتب لها في الدوحة في عام (٢٠١٣) مع الهدف المعلن لاستخدامها كمنصة للمحادثات ليست منصة سياسية[٤].

وتتمثل السمة الثابتة لكل هذه الاتجاهات السلوكية المتباينة في السعي إلى إيجاد فرص لتعزيز صورة معترف بها دوليا، وعدم الالتزام بأيدولوجية معينة. وقد قصدت قطر بذلك استراتيجية أخرى وراء هذه العلاقات تهدف إلى الأمن هي المناورة، والتي تتضمن الجهود المبذولة للحفاظ على علاقات جيدة مع الجميع[٥].

تاسعاً: اهتمت قطر في سياستها الخارجية بالجانب بالثقافي، لا سيما منذ عام (٢٠٠٥)، حيث جعلت من المجال الثقافي أحد المحاور الأساس في سياستها الخارجية، بشكل أدى إلى تعزيز صورتها خارجياً وانفتاحها دبلوماسياً، دولياً وإقليمياً، من خلال المشاريع والبرامج الثقافية الضخمة التي تبنّتها[٦].

(1) تعدّ قطر من أبرز الدول العربية التي قامت بتطبيع العلاقات مع إسرائيل وقطعت مرحلة متقدمة من التفاهم والتفاوض معها، فقد التقى وزير خارجية الدولتين عام (١٩٩٣) في الأمم المتحدة، وتوالت تبادل الوفود والزيارات على مستويات متعددة. ينظر للتفصيل: د.أحمد سلمان محمد، العلاقات الإسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٧، ٢٠٠٩، ص ص٧-٨.

(2) See: Ruslan Minich, Op. Cit, p.125.

(3) See: Lina Khatib, Qatar's foreign policy: the limits of pragmatism, International Affairs 89: 2 (2013), Published by Blackwell Publishing Ltd, Oxford ox4 2dq, UK, p.420.

(4)See: Bernd Kaussler, Op. Cit, p.39.

(5) See: Ruslan Minich, Op. Cit, p.125.

(6) ينظر للتفصيل: د.عبدالمنعم القاضي، م.س.ذ، ص ص١٢٦-١٢٧. فقد شهدت الدوحة فعاليات ثقافية كثيفة، فعقدت فعاليات الدوحة عاصمة للثقافة العربية في العام (٢٠١٠)، كما استضافت أسابيع ثقافية من اليابان والمملكة المتحدة

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

كل هذه العوامل تظافرت وتفاعلت بشكل أفقي وعمودي، وبالتالي ظهرت قطر كدولة إقليمية بارزة، كسّرت المعايير التقليدية المعتمدة في تقدير قوة الدول الصغيرة ودورها، إذ أصبحت قطر دولة تحسب لها القوى الإقليمية التقليدية الموجودة في المنطقة وتحذر من سياساتها، وقد بلغ الأمر في بعض المراحل إلى ظهور النزاعات والخلافات الموجودة معها إلى العلن أو انفجارها. من هنا لابد لنا أن نتتبّع خلفية خلافات الدول الأربع مع قطر، لكي يتسنى لنا تحليل أسباب قرار قطع علاقاتها مع هذه الدولة.

المطلب الثاني
الجذور التأريخية لخلافات الدول الأربع مع قطر

على الرغم من أن قطر عضو في منظمة مجلس التعاون الخليجي مع السعودية والإمارات والبحرين، كما كان لها علاقات متعددة مع مصر، إلا أن هذه العلاقات لم تكن على وتيرة واحدة، بل شهدت حالات توتر أو تأزم عديدة.

فبالنسبة للعلاقات القطرية المصرية، يلاحظ وجود علاقة قوية بين الدولتين في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ولكن بعد الانقلاب الأبيض عام (١٩٩٥) في قطر، وتولّي الشيخ حمد بن خليفة الحكم فيها، والذي تبعه موقف مصري معارض لهذا الانقلاب، متوافقاً مع الموقف الخليجي، ولاسيما السعودي، وبالتالي انعكس هذا الموقف على موقف القيادة القطرية الجديدة، بدأت العلاقات تتوتر، إلى أن وصلت لحالة من الصدام وشبه القطيعة. ولاسيما بوجود قناة الجزيرة في قطر ودورها في مصر، وتأجيج شارعها، بالإضافة إلى التنافس السائد بين الدولتين، وبحث قطر عن دور محوري في المنطقة، ساهم في تأجيج اضطراب العلاقة بين الدولتين، إذ حاوت قطر أن تلعب دوراً في قضايا ضمن النفوذ الحيوي المصري، مثل: فلسطين والسودان. هذا فضلاً عن دور قطر في الحراك الشعبي المصري

والفرانكفونية وتركيا وروسيا وأذربايجان وفنزويلا وغيرها، كما تضم قطر المتحف الإسلامي الذي يضم مجموعة كبيرة ونادرة من القطع الدالة على مميزات الحضارة الإسلامية. فضلاً عن مؤسسة قطر، كمعلم تعليمي وثقافي يضم المدينة التعليمية وبرامج دولية متعددة، وقناة الجزيرة، والحي الثقافي، هذا إلى جانب استضافتها لدورة الألعاب الآسيوية في عام (٢٠٠٦)، كما نجحت في الفوز بتنظيم كأس العالم لعام (٢٠٢٢)، والذي اعتبر فوزا دبلوماسياً لها. وفي مجال الاستثمار الخارجي أيضاً، نجد أن بعضاً منها يحمل طابعاً ثقافياً أو رياضياً، مثل النوادي الرياضية (باريس سانت جيرمان) و (هارودز) ، ومبنى الشارد في بريطانيا، مما يعكس اهتمام صناع القرار بجعل قطر مركزا عالمياً في الثقافة والرياضة. المصدر نفسه، ص ص١٢٤-١٢٥. كما تم افتتاح مركز بروكينغز الدوحة، كامتداد لمعهد بروكينغز في واشنطن، كما تضم قطر فروعاً لجامعات أمريكية، من بينها جامعة جورج تاون، التي يوجد مقرها في واشنطن، وجامعة كارنيجي ميلون في بيتسبرغ. ينظر: منذر أحمد زكي شراب، م.س.ذ، ص٥٠.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

منذ بدايات عام (٢٠١١) إلى الدعم الكبير لجماعة إخوان المسلمين إلى أن وصلوا إلى الحكم، ومن معادات "الانقلاب" الحاصل في مصر وتبنّي رواية الإخوان في مصر، لا سيما عن طريق قناة الجزيرة، وإيواء قياداتهم[١].

وبصورة عامة، تعاني دول مجلس التعاون الخليجي بالأساس من خلافات بينية، منها الخلافات الحدودية بين قطر والسعودية، وبين قطر والبحرين[٢]، والتي هي بمثابة لغم أن يفجر العلاقات بين هذه الدول، هذا فضلاً عن تجذّر النزعة القطرية لدى دول المجلس وسعي قطر لتناول أغلب القضايا، لاسيما الأمنية منها، وفقاً لسياسات قطرية[٣].

من جهة أخرى، كانت المحاولة الانقلابية لإعادة أمير قطر الأسبق سبباً آخر في توتر العلاقة بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة وقطر من جهة أخرى، فالسعودية لم تتقبل طريقة إزاحة أمير قطر واعتبرتها خروجاً عن المألوف الخليجي في توارث الحكم، وهذا ما اعتبرته القيادة القطرية تدخلاً في شؤونها الداخلية واتهمت السعودية بدعم المحاولة الانقلابية الفاشلة. وفي المقابل تتهم السعودية

(1) ينظر: منذر أحمد زكي شراب، م.س.ذ، ص ص٦٥-٦٧.

(2) يعود تأريخ القضية الحدودية بين السعودية وقطر إلى عام (١٩٠٩)، وقد سببت متاعب كثيرة للطرفين، إذ لم تكن الحدود مرسّمة بينهما حتى عام (١٩١٣)، عندما وقّعت اتفاقية لتقسيم النفوذ في شرق الجزيرة العربية بين الدولة العثمانية وبريطانيا، تمّ بموجبها تحديد الحدود القطرية السعودية، لكن ذلك لم تنه مسألة الحدود وتأزمت العلاقات مع بداية التنقيب عن النفط في كلا البلدين من قبل الشركات البريطانية والأمريكية منذ عام (١٩٢٢). وقد حاولت بريطانيا التي كانت مرتبطة مع قطر منذ عام (١٩١٦)، إيجاد حل للخلاف الحدودي، بمحاولات عدة دون نتائج، إلى أن توصل الطرفان إلى عقد اتفاقية لترسيم الحدود بينهما عام (١٩٦٥)، لكنها لم تكن مرضية لقطر، بل حاولت تغييرها لاعتراضها على تمدد السعودية بمخافرها البرية، هذا التمدد الذي وصل حد الاصطدام العسكري، مما دفع بهذا النزاع إلى الواجهة من جديد في أيلول (١٩٩٢)، وفي عام (١٩٩٨) نجح الطرفان في تسوية النزاع الحدودي بالوصول إلى اتفاق نهائي حول ترسيم الحدود، والذي أعطى لقطر منطقة (العُديد) التي تتواجد فيها القاعدة العسكرية الأمريكية. أما النزاع الحدودي القطري البحريني، فكان حول عائدية مجموعة جزر حوار ومنطقة الزبارة وترسيم الحدود البحرية بينهما عام (١٩٤٧).علماً أن بريطانيا قررت في العام (١٩٣٩)منح أرخبيل جزر حوار إلى البحرين، التي حولتها إلى موقع سياحي، ولكن قطر لم تعترف بالقرار البريطاني في ذلك الوقت. واستمر النزاع إلى أن تدخلت بريطانيا لتسويته مرة أخرى في العام (١٩٨٦)، إذ كاد أن يتطور إلى نزاع مسلح، لولا تدخل السعودية لرأب الصدع بين البلدين وإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. وفي الأخير قد تم حله بقرار محكمة العدل الدولية عام (٢٠٠١). ينظر للتفصيل: د.مفيد الزيدي، تأريخ قطر المعاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠١٠، ص ص٧٩-٨٤. و:مشرف وسمي الشمري و إضحوي جفال الصعيب، دبلوماسية (المخادنة) في السياسة الخارجية القطرية، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، الموصل، العدد ١٧، ٢٠١٠، ص ص٢٧٤-٢٧٥. و: د.مجيد حميد شهاب، الترسيم النهائي للحدود السياسية بين قطر والبحرين ومستقبل العلاقة بينهما، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، كلية الآداب، العدد ٥، ٢٠٠٩، ص ص١٠٠-١٤٤.

(3) ينظر: د.لمي مضر الامارة و د.خضر عباس عطوان، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قراءة للبيئة الإقليمية الخليجية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٩، ٢٠١٠، ص٦١.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

بدورها قطر بتمويل المعارضة السعودية[١]. وقد منحت الإمارات من جانبها اللجوء للأمير خليفة بن حمد آل ثاني في أحد الأحياء في إمارة أبوظبي. وعلى إثر ذلك اتهمت قطر الإمارات، إلى جانب السعودية والبحرين بالتآمر ضد الأمير الجديد حمد بن خليفة آل ثاني، في حين نفت هذه الدول جميع التهم، وأجريت على إثر ذلك عدة مئات من الاعتقالات[٢].

وقد لعبت قناة (الجزيرة) دوراً في تأزيم العلاقة بين قطر ودول عربية أخرى، فسبّبت في زيادة الصدع في العلاقات القطرية السعودية، وذلك من خلال برامجها التحليلية وخطاها الإعلامي التحريضي والنقدي، إلى أن وصل النقد إلى التجرأ في الشأن الداخلي السعودي من خلال برنامج بثته عام (٢٠٠٢) استضافت فيه أشخاصاً تعرضوا لمؤسس السعودية الملك عبدالعزيز، ما أدى إلى سحب السفير السعودي من الدوحة دون إعلان[٣].

على الرغم من تاريخ العداوة، بدأت العلاقات السعودية وقطر في عام (٢٠٠٧)في الدفء. وإن الأمير كان يرافقه مدير قناة الجزيرة في زيارة إلى السعودية حيث اتفق على أن الشبكة ستمتنع عن تغطية أي شيء مثير للجدل في السعودية. وفي عام (٢٠١٠) عفا الشيخ حمد عن الأسرى السعوديين الذين شاركوا في محاولة انقلاب ضد الأمير في عام (١٩٩٦)[٤].

على الرغم من أن كل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي -لاسيما السعودية وقطر- حاول الحفاظ على أنظمة الحكم فيها، عندما بدأت الأحداث الدراماتيكية التي حدثت في الدول العربية منذ بدايات عام (٢٠١١)، لكن تدخلهم في هذه الأحداث والتحولات التي أعقبتها كان مختلفا؛ فبينما صورت قطر نفسها كداعية لـ"الثورات"، اعتبرت السعودية على نطاق واسع قوة معادية لها. غير أن ردود الفعل السعودية والقطرية على هذه الأحداث أثبتت أنها أكثر تعقيداً من كونها مؤيدة أو معارضة لهذه "الثورات". وأفرزت ردود الفعل هذه تحولاً في مفاهيم الدورين في كلا البلدين، حيث

(1) ينظر: مشرف وسمي الشمري و إضحوي جفال الصعيب، م.س.ذ، ص ص٢٨٠-٢٨١.

(2) ينظر: الجذور التاريخية للخلاف الخليجي القطري.. للخرائط أحكام، مقال نشر بتأريخ (٢٨/مايو/٢٠١٧) على الموقع الآتي:

http://www.noonpost.org/content/18173

(3) ينظر: مشرف وسمي الشمري و إضحوي جفال الصعيب، م.س.ذ، ص ص٢٧٧-٢٧٨.

(4) See: Sara Pulliam, Op. Cit, p.6.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

انتقلت السعودية من كونها قوة محافظة ومؤيدة لبقاء الوضع الراهن في المنطقة إلى أكثر من زعيم إقليمي، وتحولت قطر سياستها الخارجية من وضع "وسيط" إلى دور أكثر تدخلية[١].

وعلى الرغم من ذلك، شهدت العلاقات القطرية السعودية في ظل الحراك العربي تفاوتاً كبيراً، من التنسيق والتفاهم في بعض الملفات إلى التنافس والاختلاف في ملفات أُخرى، ففي الحالة التونسية والمصرية ساد الخلاف والتباين في موقف كليهما من الحراك الشعبي فيهما، في حين توافق التوجه السعودي والقطري من حيث المبدأ من الحراك الشعبي في كل من ليبيا وسوريا والبحرين، ولفترة ما من اليمن[٢].

فعلى الرغم من تصور قطر بانخفاض النفوذ السعودي في الشرق الأوسط، إلى جانب التأثير الإيراني المتزايد، فإن قطر كانت حريصة على ألا تتعارض سياستها مع سياسات السعودية الخارجية والمحلية. وهذا بدا واضحاً في حالة انتفاضة البحرين عام (٢٠١١)، حيث دعمت قطر بعثة مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية لقمع الانتفاضة. كما دعمت عند الانتفاضة اليمنية مبادرة مجلس التعاون الخليجي إدارة المرحلة الانتقالية في اليمن، مما أدى إلى انتقال تفاوضي بدلاً من الإطاحة الكاملة بنظام علي عبد الله صالح[٣].

وقد ثبت أن السعي إلى القيادة الإقليمية ضروري للسعودية لتولي هذا الدور، وسط لحظة تأريخية تتسم بالضعف العميق للقوى الإقليمية الكلاسيكية (وهي مصر وسوريا والعراق). منذ عام ٢٠١١،

(1) See: Sherif Elashmawy, The Foreign Policies of Saudi Arabia and Qatar Towards The Arab Uprisings: The Cases of Egypt, Libya and Bahrain, 5th ECPR Graduate Student Conference, University of Innsbruck, Section 02: Area Studies – The MENA Region, Panel P007: Challenges of Political Transition in the Middle East: Internal and External Factors and Actors, This paper will also be presented at the Gulf Research Meeting in August 2014 at the University of Cambridge, pp.22-23.

وفي المقابل، حدث في السعودية تطور في مفهوم دورها في سياق "الثورات" العربية، من "ضامن للاستقرار والمحافظة" إلى "زعيم إقليمي". في الواقع، فهمت الرياض أنه من أجل البقاء على قيد الحياة في مثل هذا السياق الثوري، فإنه لا يمكن البقاء على قيد الحياة من خلال إضفاء الطابع الإقليمي على الوضع الراهن ومواجهة كل انتفاضة في المنطقة، بل اعتمدت استراتيجية متعددة الأشكال ومتعددة الأبعاد تتراوح بين الثورة المضادة، والتكيف، لدعم الحركات الثورية مباشرة..Ibid

(2) ينظر: منذر أحمد زكي شراب، م.س.ذ، ص ص٦٣-٦٥.

(3) See: Lina Khatib, Op. Cit, p.419.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

أدركت السعودية أن فراغ السلطة في الشرق الأوسط، يعرض بشكل عميق مصالحها في المنطقة للخطر، وإن الدور الإقليمي الحازم ضروري.

على الرغم من ذلك، فالطريقة التي تعاملت بها قطر والسعودية مع التطورات الدراماتيكية العنيفة التي حدثت في المنطقة العربية، قد خلقت مواقف متباينة لهما على الصعيد الدولي، وحدثت بسبب ذلك توترات. ففي (تشرين الثاني ٢٠١٣)، قدم العاهل السعودي الملك عبد الله أمير قطر الجديد وثيقة، طالبت أساسا بإعادة توجيه كاملة للسياسة الخارجية القطرية. وأدى رفض الأمير للتوقيع على الاتفاق إلى بيان مجلس التعاون الخليجي بأن قطر فشلت في "تنفيذ اتفاق (نوفمبر ٢٠١٣) بعدم دعم أي شخص يهدّد أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي سواء كجماعات أو أفراد - عن طريق العمل الأمني المباشر أو من خلال التأثير السياسي، وليس لدعم وسائل الإعلام العدائية". كان البيان محاولة من دول مجلس التعاون الخليجي لإعادة توجيه السياسة الخارجية القطرية واستمرار قوتها الناعمة المتصاعدة في المنطقة[١].

وبعد حدوث الانقلاب العسكري في مصر ودعم قطر لإخوان المسلمين، تفجرت الخلافات بشكل علني بين قطر من جهة، وبين السعودية والإمارات والبحرين من جهة أخرى، ما أدت إلى سحب الدول الثلاث سفرائها من قطر في بداية عام (٢٠١٤)، واستمرت الأزمة هذه تسعة أشهر[٢]. يمكن أن ينظر إلى استدعاء سفراء الدول الأربع من قطر في (٥ مارس ٢٠١٤) بأنه نوع من "حرب خطاب" وكذلك مناورة استراتيجية[٣]، ضد قطر. وإن الحل التوفيقي الذي توسطت فيه الكويت، والذي وقعه وزير خارجية قطر في نيسان عام (٢٠١٤)، يحدد الشروط نفسها التي وردت في الوثيقة الأولى[٤].

وقد أعطيت الدوحة ثلاثة أشهر للامتثال قبل أن يعاد السفراء إلى بلدانهم الخليجية. ولكن أظهر نزاع غزة في (يوليو ٢٠١٤) أن إعادة توجيه السياسة الخارجية القطرية غير مرجحة. إذ شاركت الدوحة،

(1)See: Bernd Kaussler, Op. Cit, p.13.

(2) ينظر: وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها، سلسلة: تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، ٢٠١٧، ص٣.

(3)See: Bernd Kaussler, Op. Cit, pp.12-13.

(4)See: Ibid, p.14.

وجاء في الحل التوفيقي ما يلي: (تقلل قطر التمويل للمنظمات الإعلامية في الشرق الأوسط التي تنتقد سياسات دول مجلس التعاون الخليجي. طرد أعضاء الإخوان المسلمين الذين يعيشون في الدوحة ووقف دعم البلاد لجماعة الإخوان المسلمين. الحد من دعم الحوثيين في اليمن. حجب السياسة الحالية لتجنيس المهاجرين الخليجيين الذين فروا من دول مجلس التعاون الخليجي لأسباب سياسية). Ibid.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

مع أنقرة، في التوسط في اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس. وباعتبارهما الدولتين الوحيدتين اللتين لديهما اتصال رسمي مع أحد المتحاربين: حماس. وبذلك تمكنت قطر من استخدام القوة الناعمة كأداة لسياستها لخارجية[1].

من هنا نستنتج أن هناك خلفية تأريخية لنقاط خلاف أساسية بين قطر والدول الأربع، بعضها متعلقة بكيفية أداء دور هذه الدول وتعاملها مع المعطيات الدولية والإقليمية الجديدة، وبعضها مرتبطة بكيفية نظر صناع قرار هذه الدول إلى دور قطر ومقارنتها مع دولها، ولا سيما السعودية ومصر كقوتين إقليميتين تقليديتين، ولكن قد يكون أسباب قطع العلاقات مع دولة معينة في مرحلة ما لها أسباب غير معلنة، إلى جوار الأسباب المعلنة، فضلاً عن دور الأطراف الثالثة.

المبحث الثالث

أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر وتداعياته

بدأت الأزمة الدبلوماسية في الخليج العربي بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع قطر من قبل الدول الأربع في (٥ حزيران/٢٠١٧)، عندما أعلنت هذه الدول عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، وتم منح الدبلوماسيين القطريين (٤٨) ساعة لمغادرة البلاد وطلب من الزوار القطريين والمقيمين مغادرة البلاد خلال أسبوعين، كما سحبت الدول الأربع دبلوماسييها من قطر وحظرت مواطنيها من السفر إليها. وكما ذكر آنفاً، إن هناك أسباب وتداعيات لقرار قطع العلاقات الدبلوماسية من قبل الدول الأربع مع قطر، لذلك نخصص هذا المبحث للتطرق إلى الأسباب الرئيسة، والتداعيات الكبيرة التي خلفها هذا القرار.

المطلب الأول

أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر

هناك أسباب متعددة دفعت بالدول الأربع لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، منها أسباب معلنة، صرّحت بها هذه الدول، ومنها أسباب ضمنية وغير معلنة، ومنها ما يتعلق بالأطراف الثالثة في الأزمة، وقد تظافرت كل هذه الأسباب معاً لتشكل أزمة حقيقية في علاقات هذه الدول.

(1) See: Ibid, pp.14-15.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

أولاً: الأسباب المعلنة

في (٢٤ أيار ٢٠١٧) بدأت وسائل إعلام سعودية وإماراتية حملة إعلامية شديدة على قطر وقادتها، ولاسيما حول تصريحات نسبت إلى أمير دولة قطر (الشيخ تميم بن حمد آل ثاني)، وقد استمرت الحملة قرابة أسبوعين، إلى أن أعلنت كل من السعودية والإمارات والبحرين واليمن ومصر وحكومة شرق ليبيا في (٥/حزيران) قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع قطر، وكان السبب المعلن وراء هذا القرار "تدخل قطر في شؤونها الداخلية ودعم الإرهاب"، بحسب البيانات الرسمية[(١)(٢)].

ويمكن تلخيص الأسباب الرئيسة المعلنة لقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر في ما يأتي:

١. تأييد قطر للإسلاميين: واعتُبرت الدوحة مؤيدة للإسلاميين الذين استطاعوا تحقيق مكاسب سياسية في بعض الدول، لاسيما جماعة الإخوان المسلمين، فقد أتاحت قطر الحماية لكثير من أعضاء جماعة الاخوان المسلمين بعد عزل الرئيس المصري السابق (محمد مرسي).

(1) ينظر: دول عربية تقطع العلاقات مع قطر لـ"دعمها الإرهاب" وقطر تأسف للقرار، خبر تحليلي نشر بتأريخ (٥/حزيران/٢٠١٧) في موقع الـ(بي بي سي العربية)، متاح على الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40155690
فالأسباب التي أعلنتها السعودية عبر وكالة الأنباء السعودية تتمثل في: ارتكاب قطر "انتهاكات جسيمة، سراً وعلناً، طوال السنوات الماضية بهدف شق الصف الداخلي السعودي، والتحريض على الخروج على الدولة، والمساس بسيادتها، واحتضان جماعات إرهابية وطائفية متعددة تستهدف ضرب الاستقرار في المنطقة، ومنها (الإخوان المسلمون) و(تنظيم الدولة الإسلامية "داعش") و(القاعدة)، والترويج لأدبيات ومخططات هذه الجماعات عبر وسائل إعلامها في شكل دائم"، في إشارة إلى قناة الجزيرة. وبيان الخارجية المصرية حول أسباب قطع مصر العلاقات مع الدوحة لا يختلف كثيرا عن بيان السعودية فقد جاء فيه: "إصرار قطر على اتخاذ مسلك معادٍ لمصر، وفشل المحاولات كافة لإثنائها عن دعم التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم الإخوان، وإيواء قياداته..". ترويج قطر لفكر "تنظيم القاعدة وداعش، ودعم "العمليات الإرهابية" في سيناء، فضلاً عن إصرارها على التدخل في الشؤون الداخلية لمصر ودول المنطقة بصورة تهدد الأمن القومي العربي وتعزز بذورالفتنة والانقسام داخل المجتمعات العربية وفق مخطط مدروس يستهدف وحدة الأمة العربية ومصالحها. أما دولة البحرين فقد أوردت تقريباً الأسباب نفسها التي أدت إلى تفجر الخلاف بين قطر والبحرين وغيرهما من الدول وجاء في بيان وكالة الأنباء البحرينية: "إصرار دولة قطر على المضي في زعزعة الأمن والاستقرار في مملكة البحرين والتدخل في شؤونها والاستمرار في التصعيد والتحريض الإعلامي ودعم الانشطة الإرهابية المسلحة وتمويل الجماعات المرتبطة بإيران للقيام بالتخريب ونشر الفوضى في البحرين في انتهاك صارخ لكل الاتفاقات والمواثيق ومبادئ القانون الدولي دون أدنى مراعاة لقيم أو قانون أو أخلاق أو اعتبار لمبادئ حسن الجوار أو التزام بثوابت العلاقات الخليجية والتنكر لجميع التعهدات السابقة". نقلاً عن المصدر نفسه.

(2) **ملاحظة: بعد الإنتهاء من هذا البحث تمّ التأكد من وجود كل المصادر المأخوذة من الإنترنت بتأريخ (٢٠١٧/١١/١٤)، ولذلك لا نشير إلى تأريخ زيارة المصادر المأخوذة منها.**

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

٢. تصريحات أمير قطر: اندلعت الأزمة الحالية بناء على نقل تصريحات عن أمير قطر (الشيخ تميم بن حمد آل ثاني) انتقد فيها "العداء" الأميركي تجاه إيران. وقالت قطر إن قراصنة وراء نشر هذه التصريحات على وكالة الأنباء الرسمية للدولة. وأفاد بعض المسؤولين الأمريكيين وحكومة قطر، أن هناك "أخبارا زائفة" يقع تداولها تهدف إلى النيل من علاقة قطر بالولايات المتحدة، لعبت دوراً رئيسياً في الأزمة بين قطر وجيرانها. فضلاً عن ذلك، صرّحت الحكومة القطرية في بيان أنها تعرضت "لحملة تشويه منسقة بشكل جيد تهدف إلى إلحاق الضرر بصورة قطر وسمعتها"، التي مهدت بدورها الطريق للأزمة[١].

٣. التدخل في الشؤون الداخلية للدول: فمثلاً تعاني ليبيا من حالة فوضى منذ الإطاحة بالزعيم السابق معمر القذافي وقتله في عام (٢٠١١). واتهم خليفة حفتر، القائد العسكري الليبي الذي تدعمه مصر والإمارات، قطر بدعم "الجماعات الإرهابية". بينما تحالف حفتر مع الحكومة التي تتخذ من مدينة طبرق الشرقية مقرا لها، تدعم قطر حكومة منافسة تتخذ طرابلس مقرا لها.

٤. العلاقة مع إيران: المراقبون لا يخفى عليهم الموقف المستقل واللهجة التصالحية لقطر تجاه إيران التي هي المنافسة الإقليمية الأساسية للسعودية[٢].

---

(1) ينظر: روبرت ويندرم، أن بي سي نيوز: من المسؤول عن قرصنة وكالة الأنباء القطرية؟، متاح على الرابط التالي:
http://www.noonpost.org/content/18954

وقد بدأت حملة التشويه بعملية اختراق تعرضت لها وكالة الأنباء القطرية "قنا" وحساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تم نشر تصريحات على لسان أمير دولة قطر (الشيخ تميم بن حمد آل ثاني). تفيد هذه الادعاءات بأن أمير قطر أشاد بحركة حماس ونعت إيران بـ"القوة الإسلامية"، وأن قطر دفعت ما يقارب مليار دولار كفدية لتنظيم القاعدة لإطلاق سراح بعض الصيادين القطريين. وفي هذا الإطار، أكد مسؤولون في تقرير نشرته صحيفة "واشنطن بوست" أن شخصا أو جهة تعمل لحساب حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة قام باختراق المواقع الإخبارية لوكالة "قنا" وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، بتأريخ (٢٤ أيار) لنشر تعليقات كاذبة نُسبت إلى أمير قطر. ووفقا للقطريين، أرسلت الحكومة القطرية إشعارات إلى جميع الإذاعات ووسائل الإعلام الإقليمية في غضون (٤٥) دقيقة، تقول فيها إن موقع وكالة الأنباء تعرض للاختراق ونقل اقتباسات زائفة عن الأمير. "تم الاعتراف بهذه التصحيحات فوراً في كل مكان باستثناء الإمارات والسعودية، حيث واصلت وسائل الإعلام الاستشهاد بالتصريحات المفبركة". المصدر نفسه.

(2) شهدت علاقات إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام منذ تسعينيات القرن الماضي تقارباً، لا سيما بعد دعم إيران للكويت بعد غزو الكويت من قبل نظام صدام حسين عام (١٩٩٠)، فبعد زيارات رسمية متبادلة بين السعودية وإيران، تم تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الثنائي عام (١٩٩٢)، كما كان الحال مع الكويت، وفي عام (١٩٩٩) تم التوقيع على معاهدة تعاون بين إيران والسعودية في المجالات الاقتصادية والثقافة والعلمية والمهنية. كما وقع الطرفان في اعام (٢٠٠١) اتفاقية أمنية تشمل التعاون في مجالات عدة، وفي إطار هذا التقارب الإيراني الخليجي، تم التوقيع على خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين إيران وقطر في المجالات الثقافية والفنية، وكذلك الحال في العلاقات الإيرانية الإماراتية، إذ بلغ عدد الشركات الإيرانية العاملة في الإمارات نحو (٣٠٠٠) شركة، فضلاً عن التطور الذي حصل في قطاع

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

٥. قناة الجزيرة: إن استخدام قطر لقناة الجزيرة في دعم توجهاتها جعل حكام الدول العربية التي تختلف مع نظام الحكم القطري أو تواجه مشكلات معه تفكر مليّاً قبل أن تطلق وسائل إعلامها لمهاجمة قطر، حيث استخدمت قطر هذه القناة كقوة ناعمة لدعم سياساتها[١]، كما قدمت قناة الجزيرة نفسها على أنها صوت الشعوب ومنبر حرّ لكل من لا منبر له، وقد وظّفت قطر هذه القناة لبناء صورتها عالمياً وفي مشاريعها السياسية في المنطقة وصراعها مع منافسيها، ولدعم حلفائها، وبفضل الجزيرة نجحت قطر في كسر الاحتكار الإعلامي السعودي، حتى وإن كانت الجزيرة لاتسير بالضرورة وعلى الدوام وفق السياسة القطرية، فإن وجودها وأدائها والثورة الإعلامية التي أحدثتها في المشهد العربي كلها عوامل خدمت السياسة القطرية. وصنّفت كأول قناة مشاهدة في مصر واليمن أيام الحراك الشعبي فيهما، فكان لها الحضور الإعلامي البارز والمؤثر في تأجيج الحراك الشعبي. كل ذلك كان حافزا أساساً وراء المطالبة بغلق القناة[٢].

السياحة. ولكن بعد ذلك وبسبب اختلاف رؤية إيران ورؤية دول الخليج لتحقيق الأمن الخليجي، شهدت العلاقات بين الطرفين تراجعاً ملحوظاً. ينظر: د.أحمد عبدالأمير الأنباري، العلاقات الإيرانية الخليجية وتطوراتها بعد العام ٢٠١١، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦٦، ٢٠١٦، ص ص١٩٢-١٩٦.

(1) وقد ادعى موظفو الجزيرة أنهم مستقلون تماما ولا يتلقون أي تعليمات من النظام فيما يتعلق بمحتواها وتغطيتها. ومن المؤكد أن النظام القطري لا يمارس سيطرة واسعة على الشبكة. ومع ذلك، ليس خفياً أن الجزيرة تعتمد على تمويل النظام. وحتى لو لم يسيطر النظام على الجزيرة، فإن هذا لا يعني أن الشبكة لا تحقق الأهداف التي أنشأها الأمير أصلا، فإن الجزيرة تخلق مواقف وفرصاً جديدة للنظام للاستفادة منها، مثل القدرة على أن يكون لاعباً ذا صلة ومؤثرة في المحيط الإقليمي. إن حقيقة وقوع مقر قناة الجزيرة في الدوحة أضافت إلى صورة قطر بالفعل دوراً كبيراً في المنطقة والعالم. ولعلها ذات أهمية كبرى، فقد زادت من قدرتها على ممارسة النفوذ في المنطقة (إذ إن لديها القدرة على السيطرة على الجزيرة إذا رغبت في ذلك) حتى لو تسبّب ذلك في غضب أكبر من جيرانها. في أيلول / سبتمبر من عام (٢٠١١)، استقال مدير قناة الجزيرة (وداح خنفر) بشكل غير متوقع، وحل محله أحد أفراد العائلة المالكة بدون خبرة إعلامية سابقة. وقال (الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني) المدير الجديد للجزيرة، إن تركيزه الأساسي كان ترشيد إدارة الشبكة المتنامية حتى أصبحت البيروقراطية تجربة سلسة للموظفين. وقد ردت ردود الفعل على هذا الإجراء بإزالة خنفر كمحاولة محتملة من قبل النظام لتقييد ومراقبة تغطية الجزيرة خلال وقت مضطرب جدا. See: Sara Pulliam, Op. Cit, p.7.

(2) ينظر للتفصيل: عرفات علي جرغون، الموقف القطري من الثورات العربية وأثره في تحولات السياسة الخارجية القطرية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٤٨، ٢٠١٤، ص ص٣٣-٣٤. و: مهدي ملا محمد حيدر الزبيدي، الفضائيات العربية ودورها في تفعيل المظاهرات الشعبية: دراسة تحليلية لمضامين برنامج حديث الثورة في قناة الجزيرة، مجلة الجامعة العراقية، الجامعة العراقية، المجلد (٣)، العدد ٣٣، ٢٠١٥، ص ص٤٨٧-٤٨٩.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

وقد سلّمت الدول الأربع لقطر قائمة تضم (١٣) مطلباً كشرط لاستعادة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية معها، وهي مطالب صعبة التطبيق، واعتبرتها قطر غير واقعية وتمس سيادتها[١].

وتخلت هذه الدول عن مطالبتها بالالتزام الكامل بتلبية قائمة المطالب الـ(١٣) التي اشترطتها عليها مقابل إنهاء المقاطعة، واتفقت وزراء خارجية الدول الأربع على ستة مبادئ يوم (٥/حزيران/٢٠١٧)في القاهرة[٢].

(1) يمكن تلخيص المطالب في ما يأتي: (١.أن تعلن قطر رسمياً خفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران وإغلاق البعثات الدبلوماسية الإيرانية في قطر. ٢.أن تقوم قطر على الفور بإغلاق القاعدة العسكرية التركية التي يجري بناؤها حالياً. ٣.قطع كل علاقاتها مع "المنظمات الإرهابية والطائفية والإيديولوجية"، ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين وتنظيم داعش والقاعدة وفتح الشام. ٤.وقف جميع وسائل التمويل للأفراد أو الجماعات أو المنظمات التي تم تصنيفها بأنها إرهابية من قبل السعودية والإمارات ومصر والبحرين وأمريكا ودول أخرى. ٥.تسليم "الشخصيات الإرهابية" والهاربين والأفراد المطلوبين من السعودية والإمارات ومصر والبحرين إلى بلدانهم الأصلية. وتجميد أصولهم وتقديم أي معلومات مطلوبة حول إقامتهم وتحركاتهم وأموالهم. ٦.إغلاق شبكة الجزيرة والمحطات التابعة لها. ٧.وقف التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان ذات السيادة، ووقف تجنيس المواطنين المطلوبين من السعودية والإمارات ومصر والبحرين. ٨.أن تدفع قطر تعويضات عن الخسائر في الأرواح والخسائر المالية الأخرى الناجمة عن سياسات قطر في السنوات الأخيرة. ٩.أن تصطف مع دول الخليج والدول العربية الأخرى عسكرياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً، بما يتماشى مع اتفاق تم التوصل إليه مع السعودية في عام (٢٠١٤). ١٠.تقديم كافة التفاصيل الشخصية حول جميع أعضاء المعارضة الذين دعمتهم قطر وتفاصيل كل الدعم الذي قدمته قطر لهم في الماضي،ووقف جميع الاتصالات مع المعارضة السياسية في السعودية والإمارات ومصر والبحرين. ١١.إغلاق قطر جميع المنصات الإخبارية التي تمولها، بشكل مباشر وغير مباشر. ١٢.الموافقة على جميع المطالب خلال (١٠) أيام من تقديمها إلى قطر، أو تصبح القائمة لاغية. ١٣.الموافقة على مراجعات شهرية خلال العام الأول بعد الموافقة على المطالب، ثم مرة واحدة كل ربع عام خلال السنة الثانية. وعلى مدى السنوات العشر التالية، ستتم مراقبة امتثال قطر سنوياً. ينظر: إليك القائمة الكاملة للمطالب الموجهة لقطر، خبر نشره موقع (سي إن إن العربية)، في (٢٠١٧/٧/١٣)، على الرابط التالي:

https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/06/24/cnn-obtains-full-list-qatar-demands

(2) تضمنت المبادئ الستة ما يأتي: (١. الالتزام بمكافحة التطرف والإرهاب بكافة صورهما ومنع تمويلهما أو توفير الملاذات الآمنة. ٢.إيقاف أعمال التحريض وخطاب الحض على الكراهية أو العنف. ٣.الالتزام الكامل باتفاق الرياض لعام (٢٠١٣) والاتفاق التكميلي وآلياته التنفيذية لعام (٢٠١٤) في إطار مجلس التعاون الخليجي. ٤. الالتزام بمخرجات القمة العربية الإسلامية الأميركية التي عقدت في الرياض في مايو (٢٠١٧). ٥. الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو دعم الكيانات الخارجة عن القانون. ٦.الإقرار بمسؤولية دول المجتمع الدولي في مواجهة كل أشكال التطرف والإرهاب بوصفها تمثل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين). للإطلاع على نص البيان ينظر: النص الكامل للبيان المشترك لدول "مقاطعة" قطر، نشره موقع الـ(آر تي العربية) بتأريخ (٢٠١٧/٧/٥)، على الرابط التالي:

https://arabic.rt.com/middle_east/887120-صور-المقاطعة-لدول-المشترك-البيان-الكامل-النص/

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

ثانياً: الأسباب غير المعلنة:

عادة ما لا تصرّح الدول بكل الأسباب أو الدوافع التي تحفزها على الإقدام على خطوة صعبة تجاه دول أخرى، كقرار قطع العلاقات الدبلوماسية، وفيما يتعلق بحالة قطر، فإنها لا تخلو من هذه القاعدة، إذ توجد جملة أسباب ضمنية وفعلية دفعت بالدول الأربع باتجاه اتخاذ قرار قطع العلاقات معها، لعلّ من أبرزها ما يأتي:

١. محاولة صنّاع القرار القطري أخذ زمام المبادرة ولعب دور زعيم إقليمي:

هناك ثلاثة مجالات رئيسة لنظرية العلاقات الدولية التي تتحداها حالة قطر. من مسألة الـ(bandwagon)، وفكرة أن الدول الصغيرة يجب أن تتماشى مع القوى الأكبر أو بناء الائتلافات، إلى افتراض أن الثروة والموارد تشكلان النفوذ للسياسة الخارجية، وفكرة أن القيادة لا تلعب دوراً كبيراً في دولة صغيرة في العلاقات الدولية[١].

شهدت قطر تطوراً ملحوظا في المجالات السياسية والاقتصادية[٢] والثقافية.. وغيرها، وهذا ما ساعدها في البروز بسرعة كفاعل نشط في التوسط في الصراعات، وإن إصرار قطر على لعب دور الوساطة أثار غضب الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى التي تأمل في الاضطلاع بدور من هذا القبيل لأنفسها. فعلى سبيل المثال، كانت مصر التي طالما رأت نفسها الراعي الرئيس للسودان، في البداية سعى إلى اتخاذ المبادرة بعيداً عن قطر في حل أزمة دارفور. بالنهاية، قطر بماليتها الكبيرة وتأريخ أقلّ فيما يتعلق بالسودان، فاز بها. وبالمثل، قد حشدت قطر جهودها للتوسط في إنهاء التمرد الحوثي في اليمن في مرحلة معينة، مع استياء سعودي، وفي بعض الأحيان رفض صريح لها[٣].

(1)See: Bernd Kaussler, Op. Cit, p3.

(2) فقد تصدّرت قطر ترتيب الدول العربية في تقرير التنمية البشرية للعام (٢٠١٦) -والتي كانت في موقع (٣٣) عالمياً- تلتها السعودية (٣٨)، ثم الإمارات (٤٢)، والبحرين (٤٧). وتشير البيانات التفصيلية لدليل التنمية البشرية إلى أن قطر في المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، حيث بلغت قيمته حوالي (١٣٠) ألف دولار للعام (٢٠١٥). ينظر: د.نواف عبدالرحمن الهيتي، قراءة في تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٦: تحديات وآمال قطر الأولى عالمياً، مجلة الدبلوماسي، المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية القطرية، الدوحة، العدد ٣٦، سبتمبر ٢٠١٧، ص ص٥٦-٥٧.

(3) See: Mehran Kamrava, Op. Cit, p.540.

إذاً، فالسمة الرئيسية للسياسة الخارجية لدولة قطر هي دورها كوسيط ومفاوض في عدد من النزاعات في الشرق الأوسط وأماكن أخرى، والأهداف من وراء ذلك كانت متعددة، منها: (تأسيس سمعة كصانع للسلام، ورسم صورة لقطر كخير وسيط باتجاه انجاز دبلوماسية عامة، حيث أن الحياد يجعلها تزرع المصداقية بين جماهير متعددة بشكل سريع. والحفاظ على أمنها الخاص، والحدّ من خطر التهديدات الخارجية، لاسيما وهي تقع في منطقة تتسم بغلبة العنف

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

ومن أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتقليل المخاطر واغتنام الفرص، لاسيما بعد الحراك الشعبي العربي منذ عام (٢٠١١)، رأت الحكومة القطرية أنه من الضروري مواكبة النظام الإقليمي الناشئ بعد الحراك الشعبي العربي، فكان اندلاع هذا الحراك بمثابة وقت مثالي لقطر لكي تحصد مكاسب سياستها الخارجية التي اتبعها منذ عام (١٩٩٥). ولتحقيق هذا الهدف، كان هناك تطور معين يجب أن يحدث في تصور دور قطر من "الوسيط "إلى" التدخل"، لاتخاذ قرارات صعبة، مما أدى إلى الإفراط في توسيع السياسة الخارجية القطرية التي تجاوزت بكثير الحقائق الجيوسياسية الهيكلية لهذه الدولة الصغيرة[1].كل ذلك أثار حفيظة الدول الإقليمية، ولاسيما السعودية والإمارات ومصر، الذين اعتبروا تصرفات قطر وسياساتها وتوجهاتها تجاوزاً على دورهم في المنطقة؛ إذ تَعدّ السعودية نفسها قلب العالم العربي حضاريًّا وثقافيًّا، كما أنها تعتبر نفسها ليست أكبر دولة في الجزيرة العربية فقط بل في العالم العربي، وعلى أساس هذا الحجم الجغرافي تعتبر السعودية نفسها أنها مركز محوري يجب على أساسه أن تحترمها الدول الأخرى، وخاصة الخليجية الصغيرة، ذات المساحة الصغيرة، وكذلك ذات العدد السكاني الصغير جدًّا مقارنة بالسعودية. كما يعتبر الاقتصاد السعودي الأكبر عربيًّا وخليجيًّا، بحكم موارد النفط وحجم السوق والقدرة الشرائية، ولكن رغم ذلك لا يعتبر النظام السعودي التكاملَ الاقتصادي الخليجي مهمًّا إلا إذا كان تحت سيطرته ومن منظور مصالحه الخاصة فقط، فالتكامل مرفوض وعلى الدول

والسياسة العسكرية. واحتواء الصراعات ومنع انتشارها إلى الحدود القطرية. وتعزيز قوتها ونفوذها كلاعب إقليمي في المنطقة بوجه قوى إقليمية كالسعودية ومصر، لاسيما في ظل وجود صعوبة إمكانية تصور الحياد لدى هاتين الدولتين، وبالتالي فإن قطر حولت ملء الفراغ في العلاقات الدولية العربية. وبالتالي فهي حاولت من مشاركتها في الصراعات في الشرق الأوسط تقديم نفسها كبديل حيوي للسعودية وقائد جديد محتمل في الشرق الأوسط. مناشدة وممارسة النفوذ على الصعيد الدولي. وتحفيز بيئة أعمال تشجّع على الاستثمارات القطرية؛ ولا ننسى أهمية العلامة التجارية في هذا المجال، وتعريف نفسها على أنها حليف دولي للغرب. ينظر: سلطان بركات، الوساطة القطرية ما بين الطموحات والانجازات، مركز بوكينجز الدوحة، قطر، نوفمبر ٢٠١٤، ص٨.

(1) See: Babak Mohammadzadeh, Status and Foreign Policy Change in Small States: Qatar's Emergence in Perspective, The International Spectator, 07 Jun 2017, VOL . 52, NO .2, pp.20-31.

فقد ساهمت قطر بدور رئيس في تحريك المياه الراكدة في العالم العربي، باستغلال قوتها الإعلامية المركزة والموجهة، ممثلة بقناة الجزيرة ومركزها الاستراتيجي للدراسات والأبحاث، وإقامة المؤتمرات والندوات حول الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان، بحضور كتاب وشخصيات سياسية غربية وعربية من مختلف المدارس الفكرية الليبرالية والإسلامية، هذا بالإضافة إلى سخائها المالي المقدّم هنا وهناك، من أجل الترويج لسياساتها، وكسبها المزيد من المؤيدين والحلفاء. وقد قامت قطر بالتعاون مع مؤسسة بروكينغز الأمريكية ومركز سابان، بتنظيم عدد من المؤتمرات والندوات التي كانت ترفع شعار الإصلاح والتغيير، وتعزيز دور مؤسات المجتمع المدني، وارتفاع معدلات التنمية دول المنطقة، وحماية حقوق الإنسان. ينظر للتفصيل: منذر أحمد زكي شراب، م.س.ذ، ص ص١٣٨-١٤٠.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

الأخرى أن تقبل بالتبعية الاقتصادية للقرار السعودي، فمثلاً عندما اقترح النظام السعودي منظومة العملة الخليجية الواحدة، أصرَّ على أن تكون العاصمة السعودية مركز البنك الخليجي المقترح لكن رفضت الإمارات حينها، وأدَّى ذلك إلى طي الملف نهائيًا. وعسكريًّا، تعتبر السعودية نفسها القلب العسكري على مستوى الخليج؛ حيث إن جميع مبادرات التعاون العسكري والأمني يجب أن تكون الرياض راعيها ومركزها وقائدها، ويستند هذا الاعتقاد إلى تقدير السعودية أن جيشها هو الأكبر على مستوى الخليج ناهيك عن صرفها على التحديث العسكري المستورد، والذي يعدّ أيضًا من بين الأكبر عالميًّا وخليجيًّا. انطلاقا من كل ذلك، يعدّ النظام السعودي نفسه زعيماً إقليمياً لايمكن التنافس معه في هذا المجال، لا سيما من قبل دول خليجية أخرى مثل قطر[1]. والحالة نفسها واردة بشدة مع مصر ودورها التقليدي في المنطقة بشكل عام. وكذلك الإمارات التي لديها تنافس شديد على النفوذ في الخليج مع قطر، لاسيما في المجال الاقتصادي. أما البحرين فلديها هاجس كبير تعرّض أمنها للخطر بشكل أو بآخر جرّاء التوسّع الكبير للنفوذ القطري سياسياً واقتصادياً وإعلامياً.

٢. انتهاج قطر لسياسة غير مألوفة في المنطقة لدولة صغيرة بحجم قطر:

لا تمتلك الدول الصغيرة حجماً خيارات كثيرة لحماية أمنها ومصالحها، فإما الارتباط بدولة كبرى، أو الموازنة بين عدة دول، عبر انتهاج سياسات متقلبة حيال هذه الدول من أجل خلق هامش للمناورة، أو التحالف مع مجموعة دول في المنظمات الدولية. ولذلك حاولت قطر انتهاج سياسة جديدة تجمع بين هذه الخيارات الثلاثة، وعدم الانحصار في أي منها[2].

وقد حصل ذلك منذ عام (١٩٩٥) –أي: بعد حصول التغيير في نظام الحكم والذي قاده الشاب والعسكري الطموح "حمد بن خليفة آل ثاني" والذي كان ولياً للعهد ووزيراً للدفاع آنذاك- تميزت السياسة الخارجية القطرية بنوع من الديناميكية والمرونة، وقد مثّلت التوجهات القطرية هذه، ولاسيما

(1) ينظر للتفصيل: د.مضاوي الرشيد، السعودية وجيرانها: علاقة مضطربة، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، (٤/ تموز/٢٠١٧)، ص ص٣-٤، متاح على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/07/170704121000991.html

(2) ينظر: منذر أحمد زكي شراب، م.س.ذ، ص٥٩. وقد طوّرت، بسبب وضعها الجيوسياسي الحرج، ما يشبه قانون البقاء في سياستها الخارجية؛ فعندما تتعرض للضغط من إيران تلتحق بالسعودية، وعندما تصبح السعودية مصدراً للضغط توازنها قطر بالتقارب مع إيران، أما عندما تكون الفرصة مواتية نتيجة انكفاء السعودية وإيران فتتخلى قطر عن الإستراتيجيتين وتتبع سلوكاً هجومياً لتعظيم مكاسبها. مراون قبلان، م.س.ذ، ص٢٣.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

في السياستين الخارجية والإعلامية، مصدر إزعاج لبعض الحكومات، وأصبحت مصدراً لتأزم دوري في العلاقات مع هذه الدول[١].

فضلاً عن كل ذلك، حاول صنّاع القرار القطري أن تجعل السياسات الداخلية جزءاً من سياستها الخارجية وصورتها الدولية. علاوة على ذلك، فإن سلوكها القوي والديناميكي في مجال السياسة الخارجية، مثل سلوكها الداخلي، يقوم أيضا على الحفاظ على الصورة وبناءها وعدم تأييد أيديولوجية بعينها في حد ذاتها. وإن الإصلاح السياسي يمكن أن يفسر على أنه خطوة إقليمية استفزازية تستهدف السعودية وغيرها من الدول المجاورة[٢].

فقد صدرت مراسيم بتعديل النظام الأساسي (الدستور[٣] والفصل بين الإمارة ورئاسة الوزراء، وتحديد صلاحيات الأمير، وإجراء انتخابات البلدية لأول مرة، ومراجعة شاملة للتشريعات.، من أجل انطلاقة شاملة للحكومة)، ومن الخطوات المثيرة للجدل إلغاء الرقابة المباشرة على الصحف، والذي كان نظاما مفروضاً على الصحف المحلية منذ عام (١٩٨٥) بشكل صارم، ويتضمن قيوداً في مقدمتها عدم التعرض لأي رئيس دولة شقيقة أو صديقة بالانتقاد. ثم تمّ إلغاء وزارة الإعلام من أجل توسيع الحريات، وأنشئت (وكالة لإعلام الخارجي) من أجل التعريف بدولة قطر ودوها في جميع المجالات وتعزيز العلاقات مع المؤسسات الإعلامية في الخارج. أدخلت هذه الخطوات دولة قطر مرحلة سياسية ودستورية جديدة[٤]، وغير مألوفة في المنطقة.

وبما أن النفوذ يمكن تعزيزها عن طريق القوة الناعمة، حاولت قطر تعزيز نفوذها في المنطقة عن طريق الإصلاحات السياسية التي كانت من أعلى إلى أسفل. ففي عام (١٩٩٩) تم إجراء الانتخابات للمجلس البلدي المركزي مع حق المرأة في التصويت والانتخاب، وفي عام (٢٠٠٠) أنشئ مجلس للأسرة الحاكمة. وهذا يعني أن الإصلاحات، وكذلك عمليات الوساطة، تهدف إلى القوة الناعمة. فالقوة الناعمة تساهم في تعزيز شرعية السلطة على صعيد الساحة الدولية، كما تعزز مكانتها على الساحة العالمية[٥].

(1) ينظر: وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها، م.س.ذ، ص ص١-٢.

(2) See: Sara Pulliam, Op. Cit, pp.4-5.

(3) في (٢٩ نيسان/ ٢٠٠٣) تمت الموافقة في استفتاء بنسبة (٩٦,٦%) على أول دستور قطري. ينظر: د.مفيد الزيدي، م.س.ذ، ص١٠٧.

(4) ينظر للتفصيل: د.مفيد الزيدي، م.س.ذ، ص ص٨٩-٩٦.

(5) See: Ruslan Minich, Op. Cit, p.126.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

عدا كل ذلك، استخدمت قطر بحنكة سياسية العامل الدولي والغرب في دعم سياساتها وتوجهاتها العربية والإقليمية، وذلك بعقد شبكة علاقات تشمل واشنطن ولندن وباريس وبرلين، فضلاً عن علاقاتها التجارية والاقتصادية مع إسرائيل، وشبكة علاقات أخرى متنوعة، من أجل جعل قطر في حالة توازن مع الدول الإقليمية الخليجية، ولا سيما السعودية والإمارات[١]، ولكن قد أدى هذا الدور الذي لعبته قطر بقوى إقليمية مثل السعودية ومصر وحليفتها التقليدية أمريكا للتشكيك في طبيعة السياسة الخارجية القطرية واتجاهاتها، وفي بعض الحالات أدى إلى تحديات مفتوحة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي[٢]. لاسيما بعد أن أكد الشيخ حمد مراراً وتكراراً رغبته في أن تكون له سياسة خارجية مستقلة عن السعودية، وأن هذه الرغبة هي جزء من الدافع وراء زرع صورة قطر الدولية[٣].

فالنظرة السعودية ترى في السياسة القطرية خروجاً غير مقبول على السياسات الخليجية التقليدية التي ترى في السعودية ولفترة طويلة الأخت الكبرى التي تؤخذ رأيها في كل القضايا الإقليمية، في حين تحاول قطر –من وجهة نظر السعودية- التجاوز على الدور التأريخي للسعودية. وكذلك الحال تقريباً بالنسبة لمصر، إذ رفضت مصر السياسات القطرية ورأت فيها تجاوزاً على حق مصر في قيادة السياسة العربية بوصفها الدولة العربية الكبرى ذات الدور المركزي[٤]. أما الإمارات فإنها في تنافس شديد مع قطر في بسط نفوذهما في المنطقة، ولا سيما في الجانب الاقتصادي، فضلاً عن التنافس السياسي والإعلامي على المستوى العالمي. وأما البحرين فإنها تخاف من أمنها القومي واستقرارها الداخلي جرّاء سياسات قطر الخارجية في المنطقة.

ثالثاً: دور الأطراف الثالثة:

عادة ما تتداخل السياسات الخارجية للدول وتتشابك العلاقات الدبلوماسية، كما تترابط مصالح الوحدات الدولية بعضها مع بعض، وبالتالي تولد نوع من الترابط بين الدول تجعلها غير حرة تماماً في قراراتها الخارجية أو تعاملها مع الوحدات الدولية الأخري، وإن اتخاذ قرار دولة أو بالأحرى دول معينة قطع علاقاتها مع دولة أخرى لا يخلو من هذه الحالة من الترابط. فكل دولة من هذه الدول لها

(1) ينظر: د.مفيد الزيدي، م.س.ذ، ص٩٩.

(2)See: Bernd Kaussler, Op. Cit, p.40.

(3) See: Sara Pulliam, Op. Cit, p.6.

(4) ينظر: مشرف وسمي الشمري و إضحوي جفال الصعيب، م.س.ذ، ص٢٨١.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

منظومة معينة من العلاقات التي تبني عليها إدارة مصالحها واستراتيجياتها بنوع أو بآخر، فقد تتوافق هذه المنظومة جزئياً -وليس في كل التفاصيل- مع مصالح دولة أخرى، كما تتعارض في مجالات كثيرة مع مصالح أو سياسات الدول الأخرى.

بالنسبة لحالة قطع العلاقات مع قطر، وجدنا أن دولاً عربية أو إقليمية، حاولت إظهار موقف الحياد من الأزمة[1]، ولكن توجد أكثر من دولة تلعب -كطرف ثالث-دوراً مهماً، بغض النظر عن حجم هذا الدور، أبرزها أمريكا وإيران وتركيا.

١. أمريكا: تتعامل أمريكامع دول المنطقة وقضاياها بسياسات ذات اتجاهين: يتمثل الاتجاه الأول في امتلاك مفاتيح المنطقة؛ بمعنى وضع كل المتغيرات المؤثرة في حالات استقرار المنطقة أو عدمه في قبضتها وسيطرتها، بحيث يتيح لها ذلك مجالاً رحباً للحركة في الوقت المناسب، سواء نحو زيادة التعامل الإيجابي فيها أو نحو إثارة المنطقة سلباً خدمة لمصالحها. وقد نجحت في المحافظة على الوضع الإقليمي للنظام الإقليمي الخليجي بأبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية. أما الاتجاه الثاني فهو اعتبار نفسها مالكة لكل أوراق التعامل مع قضايا ودول المنطقة الحساسة، وإشعار الدول الأخرى بذلك، فلا تسمح لدول المنطقة، وكذلك للقوى الدولية والإقليمية الأخرى، باتساع دورها تجاه قضايا المنقطة، بل تريد أن تبقى راعية للعمليات السياسية الجارية في المنطقة ككل[2].

يتشكل نظام الأمن الإقليمي في الخليج حول المصالح الاقتصادية المشتركة للولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، ويقوم على موازنة السلطة بدلاً من الأمن الجماعي؛ فعلى مدى عقود تم استثمار مليارات الدولارات في أنظمة الأسلحة، التي يبدو أنها تخدم صناعة الأسلحة الأمريكية أكثر من دعم الأمن الإقليمي. وعلى الرغم من تدخل دول مجلس التعاون الخليجي "درع الجزيرة" في البحرين لسحق الاحتجاجات الشعبية في عام (٢٠١١)، لم يكن هناك تحالف أمن جماعي إقليمي تم إنشاؤه بموجب التزامات تعاهدية[3].

(1) فقد بدا موقف الحكومة السودانية من قرار قطع العلاقات مع قطر محايداً تجاه طرفي الأزمة، واحتمت الكويت بأداء دور الوسيط بين الطرفين، وهو دور ضروري لحل الأزمة وتحتاج إليه الطرفان، والتزمت مسقط الحياد ظاهريًا، كما كان حال بغداد والرباط. وربما كان ما يجمع بين هذه العواصم تطلعها إلى انفراجة سريعة لهذه الأزمة. ينظر: وحدة تحليل السياسات، محددات الموقف السوداني من الأزمة الخليجية: تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس ٢٠١٧.

(2) ينظر للتفصيل: د.لمي مضر الامارة و د.خضر عباس عطوان، م.س.ذ، ص ص٦٤-٦٧.

(3)See: Bernd Kaussler, Op. Cit, p.35.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

إن تزويد دول الخليج من قبل أمريكا يؤدي دوراً كبيراً في خلق حالة من التوازن العسكري نسبياً بين الدول الخليجية، وفي الوقت نفسه، في تشكيل حالة الشراكة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية مع دول الخليج. في الوقت الذي خفضت الدول الأوروبية والصين إمدادات السلاح إلى دول الخليج في السنوات الأخيرة، مقارنة بمنتصف العقد الماضي، زادت الولايات المتحدة من اتفاقياتها العسكرية مع دول الخليج العربية إلى ما يزيد على ثمانية أضعاف مقارنة بالفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧). وقد كان للسعودية النصيب الأكبر في الزيادة بمعدل تسعة أضعاف في الفترة (٢٠٠٨-٢٠١١) والفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧). كما شهدت سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر زيادة مهمة في مشترياتها من الأسلحة الأمريكية[١].

وإن ما يزيد من هذا التوجه هو أن دول الخليج العربي مع تركيزها على الصراع مع القوى الإقليمية خارج إطار مجلس التعاون الخليجي في ما يتعلق بالتسلح، نجدها في كثير من الأحيان تدخل في سباق ثنائي محموم للتسلح[٢].

(1) ينظر: النور حمد، عرض تقرير: الشراكة الإستراتيجية العربية – الأمريكية والتوازن الأمني المتغير في الخليج، مجلة سياسات عربية، العدد ١٧، تشرين الثاني ٢٠١٥، ص ص١٧٢-١٧٣. (معدّ التقرير: أنتوني كوردمان بمساعدة مايكل بيكوك، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، واشنطن ديسي، تأريخ نشر التقرير: أكتوبر ٢٠١٥). فالمبيعات العسكرية الأمريكية الخارجية للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣)، لهذه الدول الخليجية، وكانت كالتالي:

- وقعت البحرين اتفاقية جديدة بقيمة (٣٧٢,٣٤١) مليون دولار واستلمت شحنات أسلحة بقيمة (٤٢١,١١٧) مليون دولار.
- وقعت قطر اتفاقيات جديدة بقيمة (٢٥٠,٢٢٢) مليون دولار.
- وقعت السعودية اتفاقيات جديدة بقيمة (٤٧,٣١٩,٨٢٦) مليار دولار، واستلمت أسلحة بقيمة (١٠,٢٦٥,٤٨٨) مليارات دولار.
- وقعت الإمارات اتفاقيات جديدة بقيمة (١٥,٢٦١,٨٢٦) مليار دولار، واستلمت أسلحة بقيمة (٣,٤٦٩,٤٩٥) مليارات دولار. المصدر نفسه.

(2) ينظر: د.صبا حسين مولى، العلاقات الدولية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي (١٩٨١-١٩٩٩)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد ٣٢، ٢٠١٠، ص١٤٠. فقد شهد الخليج العربي سباقاً محموماً نحو التسلح والإنفاق العسكري، لاسيما في عامي (٢٠١٢) و(٢٠١٥)، فحسب تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام لعام (٢٠١٦)، تنفق دول الخليج العربية، باستثناء قطر، أكثر مما تنفقه الولايات المتحدة على الدفاع كنسبة من ناتجها القومي (٣.٩%) وأنفقت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة ما يقارب (٩١) مليار دولار عام (٢٠١٦) كما أنفقت السعودية (٨٧) مليار دولار أي (١٣.٧ %) من ناتجها القومي (٥.٢ %) من إنفاق العالم على التسلح عام (٢٠١٥)، واحتل الاقتصاد السعودي المرتبة الثالثة عالميا في الإنفاق العسكري بعد أمريكا والصين. نقلاً عن: سامية بن

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

وكما جاء في تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، استحوذت دول الخليج العربي على (٥٤%) من واردات الشرق الأوسط من الأسلحة، كما أن واردات دول مجلس التعاون الخليجي ارتفعت خلال السنوات (٢٠١٠-٢٠١٤) بنسبة (٧١%)، مقارنةً بالسنوات الخمسة السابقة عليها، وفي السنوات (٢٠١٠-٢٠١٤) انتقلت نسبة (٢٣%) من صادرات الأسلحة للمملكة العربية السعودية، ونسبة (٢٠%) لدولة الإمارات العربية المتحدة، وفي الفترة نفسها، جاءت السعودية في المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث استيراد الأسلحة من الخارج، حيث زاد حجم وارداتها من الأسلحة بمعدل أربع مرات، فيما جاءت قطر في المرتبة رقم (٤٦) [١].

بشكل عام، يعدّ أمن الخليج العربي واستقراره أحد أعمدة الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، لاسيما بسبب احتياطاته من مصادر الطاقة، فضلاً عن أهمية دور التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي في إحتواء إيران. وبالنسبة لقطر فقد تأطرت العلاقات الثنائية بينها وبين أمريكا في أعقاب حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١)، عندما وقّعتا اتفاقية حول التعاون العسكري، ثم تعززت أكثر عام (٢٠٠٢) مع انتقال مقرّ قيادة الجيش الأمريكي في المنطقة إلى قاعدة "العُديد" بعد إخلاء قاعدة "الأمير سلطان الجوية" في السعودية[٢]. ولكن يبدو أن أمريكا لعبت دوراً مزدوجاً في هذه الأزمة، إذ بدت أنها أعطت الضوء الأخضر للدول الأربع بالضغط على قطر، وما يدل على ذلك ما صرّح به الرئيس الأمريكي

يحي، تداعيات أزمة قطر على الأمن الجماعي في منطقة الخليج، مقال منشور بتأريخ (٢٠١٧/٨/٣٠)، متاح على الرابط التالي:

http://katehon.com/ar/article/tdyt-zm-qtr-l-lmn-ljmy-fy-mntq-lkhlyj

(1) نقلاً عن: عرض تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدوليSIPRI، بعنوان: معدلات قياسية: اتجاهات التغير العالمي في تجارة السلاح، في موقع: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر في (٢٧/أبريل/٢٠١٥)، على الرابط التالي: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/281/معدلات-قياسية-اتجاهات-التغير-العالمي-في-تجارة-السلاح

وبالنسبة لموقع السعودية والإمارات ومصر في مستوى الإنفاق على التسلح مقارنة بالدول النامية، فنجدهما في أوائل القائمة من السنوات (٢٠٠١-٢٠٠٩). وعلى صعيد كل دول العالم، فالسعودية تتبوّء المقعد السابع من بين دول العالم الأكثر إنفاقاً عسكرياً عام (٢٠١٢) بحجم إنفاق (٥٤,٢) مليار دولار. وتطور الإنفاق العسكري السعودي ما بين الأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢) من (١٩,٩٣) إلى (٥٤,٢) مليار دولار. وهذا يشير إلى أن السعودية تمتاز بإنفاقها العسكري المرتفع، فكان لها وزن نسبي يقارب (٧٣%) من الإنفاق العسكري العام لدول مجلس التعاون الخليجي جميعاً حتى نهاية العقد الأول من القرن الحالي. ينظر: د.فايق حسن الشجيري و د.منعم خميس مخلف، التسلح والإنفاق العسكري السعودي: رؤية إستراتيجية في الدوافع، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، المجلد ١، العدد ١٩،٢٠١٤، ص ص٧٣-٧٦.

(2) ينظر للتفصيل: د.ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٤، ص ص٨٣-٩٠.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

(دونالد ترمب) في حسابه الخاص على شبكة التواصل الإكتروني (تويتر) بعد ساعات من رجوعه إلى واشنطن بعد قمة الرياض، حيث قال: "من الجيد أن نرى أن زيارة السعودية واللقاء مع الملك و(٥٠) دولة بدأ بإعطاء نتائجهما. لقد قالوا إنهم ستبنون موقفاً أكثر حزماً في التعامل مع تمويل التطرف، وكل التلميحات كانت تشير إلى قطر. ربما سيكون هذا بداية نهاية الإرهاب"[(١)]. هذا في حين إن المؤسسات الأمريكية المذكورة جميعاً دعت إلى التهدئة وعدم التصعيد. ويشير هذا التناقض في مواقف إدارة ترامب إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة، أو رؤية متماسكة لإدارته في السياسة الخارجية عموماً[(٢)]، أو ربما إلى قلة خبرة (دونالد ترامب) وحداثة عهده مع موقعه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية.

بعبارة أخرى، لوحظ نوع من الفوضى في الموقف الأمريكي منذ بدايات الأزمة، فقد جاءت تصريحات الرئيس الأمريكي ومواقفه متناقضة مع نفسها أحيانا ومع ما ذهبت إليه وزارتا الخارجية والدفاع والبيت الأبيض نفسه أحيانا أخر.

وفي حزيران (٢٠١٧)، أي بعد فترة وجيزة من قرار قطع العلاقات مع قطر من قبل الدول الأربع، وقعت أمريكا مع قطر اتفاقا قيمته (١٢) مليار دولار أمريكي لبيع قطر طائرات مقاتلة من طراز (إف-١٥). وقال بيان صادر للبنتاغون:"إن الصفقة ستمكن قطر من الحصول على أحدث القدرات، وتزيد التعاون الأمني والمشاركة العملية بين الولايات المتحدة وقطر". وقد صدقت وزارة الخارجية الأمريكية عام (٢٠١٦) على بيع (٧٢) طائرة من طراز (إف-١٥) - النسر الضارب لقطر، وبلغت قيمة الصفقة حوالي (٢١٩) مليار دولار[(٣)].

علاوة على ذلك، قام كل من قطر وأمريكا في (٢٠١٧/٧/١١) بتوقيع مذكرة تفاهم لتعزيز الإطار الاستراتيجي القائم لمكافحة الإرهاب. وتشمل المذكرة مشاركة جميع الجهات المعنية بين الحكومتين لضمان التعاون في المجالات الأساسية لمكافحة الإرهاب كالأمن والاستخبارات والمالية. وقد عبّرت واشنطن عن قلقها من أن تؤدي هذه الأزمة إلى اتساع نفوذ إيران في المنطقة[(٤)].

(1) https://twitter.com/realDonaldTrump/status/872086906804240384 accessed on: (20/7/2017).

(2) ينظر للتفصيل: المصدر نفسه، ص ص١-٣.

(3) ينظر: قطر توقع صفقة لشراء مقاتلات إف-١٥ بقيمة ١٢ مليار دولار، خبر نشر بتأريخ (٢٠١٧/٦/١٥)، على موقع: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40285850

(4) ينظر: مدير مكتب الاتصال الحكومي: مذكرة التفاهم بين قطر والولايات المتحدة تعزز جهود مكافحة الإرهاب، خبر نشرته الوزارة الخارجية القطرية بتأريخ (٢٠١٧/٧/١١)، متاح على الرابط التالي:

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

نستنتج من ذلك، إن أمريكا لا تريد أن يتزايد الضغط على قطر بما يجبرها على الالتجاء إلى إيران وعقد تحالف معها، بل تريد أن تبقيها في إطار منظومتها وتستفيد من موقعها الجيوستراتيجي، فضلاً عن المنافع الاقتصادية والعسكرية.

٢. تركيا: بدت تركيا مؤيدة لقطر في أزمتها هذه؛ فبعد قرار قطع العلاقات مع قطر من قبل الدول الأربع وتصاعد الأزمة وتسارع الأحداث، وافق البرلمان التركي، في (٧ حزيران/٢٠١٧)، أي بعد يومين من الأزمة، على مشروع قانون يسمح للقوات التركية بالانتقال الى قاعدة عسكرية تركية في قطر، وذلك دعماً لقطر التي واجهت أزمة دبلوماسية غير مسبوقة في تأريخها[١].

وعلى الرغم من محاولة تركيا لحلحلة الأزمة، لكن الآمال لم تكن قوية بنجاح المساعي التركية، وذلك بسبب علاقاتها المتميزة مع قطر وعدم ارتياح الأطراف الأخرى في الأزمة من موقفها، ومع ذلك بدت تركيا مصممة على التواصل والحوار واللقاء مع الطرف الآخر للأزمة من أجل منع مزيد من التدهور، ولإيجاد دعم لقطر يخفف من الانعكاسات السلبية المحتملة على تركيا جراء الأزمة من جهة، ومن أجل منع تزايد النفوذ الإيراني من جهة أخرى[٢].

---

https://www.mofa.gov.qa-مذكرة-الحكومي-الاتصال-مكتب-مدير-١١/٠٧/٢٠١٧/التفاصيل-الوزارة-أخبار-جميع/
التفاهم-بين-قطر-والولايات-المتحدة-تعزز-جهود-مكافحة-الإرهاب

(1) ينظر: البرلمان التركي يقر إرسال قوات عسكرية إلى قطر، خبر نشرته موقع الـ(بي بي سي العربية)، بتأريخ (٧/حزيران/٢٠١٧)، متاح على الرابط التالي:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40186368

وينص القانون على السماح بنشر قوات في قاعدة عسكرية تركية في قطر، وصادق عليه الرئيس التركي (أردوغان) بعد يومين وتبع ذلك تأكيده على ضرورة إنهاء الحصار الذي فرضته السعودية والإمارات على قطر: "يجب رفع الحصار تماماً، يجب ألا يحدث هذا بين الأشقاء". كانت قطر وتركيا قد باشرت ببحث إقامة قاعدة عسكرية تركية في قطر ونشر قوات تركيا هناك عام (٢٠١٤)، وتم التوصل إلى اتفاقية بهذا الشأن وتم التوقيع عليها أواخر العام ذاته تحت اسم "اتفاقية التعاون بين الجمهورية التركية ودولة قطر في مجالات التدريب العسكري والصناعات الدفاعية وتمركز القوات المسلحة التركية على الأراضي القطرية". ووصلت أولى دفعات القوات التركية البرية إلى الدوحة في شهر (تشرين الاول ٢٠١٥) وضمت (١٣٠) جنديا وعددا من المدرعات العسكرية لكن العدد تراجع إلى (٩٤) جندياً قبل اندلاع الأزمة الحالية. وتم إرسال عدد إضافي مؤخراً بحيث ارتفع عدد المستشارين العسكريين والجنود الأتراك في الدوحة إلى (٢٠٠) عنصر ومن المتوقع أن يصل عددهم في نهاية المطاف إلى (٥) آلاف بموجب الاتفاق الموقع بين البلدين. ويشمل الاتفاق تمركز قوات برية وبحرية وجوية تركية على أراضي قطر وتشكيل لجنة عسكرية مشتركة يرأسها ضابط قطري يساعده ضابط تركي. ينظر: تركيا والخيارات المكلّفة في الأزمة الخليجية، خبر نشره موقع الـ(بي بي سي العربية)، بتأريخ (١٢/حزيران/٢٠١٧)، متاح على الرابط التالي: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40253565

(2) ينظر للتفصيل: محمود الرنتيسي، الوساطة التركية لحل الأزمة الخليجية: الفرص والمعوقات، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١/آب/٢٠١٧، ص ص٢-٤. متاح على الرابط التالي:

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

يمكن القول أن تركيا لعبت دوراً مهماً لدعم قطر في أزمتها، حيث ساعدتها اقتصادياً وسياسياً وكذلك عسكرياً.

٣. إيران: أكدت الأزمة الدبلوماسية التنافس الإيراني السعودي في المنطقة وأبرزت الدور الإيراني التركي في التحول المقبل في ديناميات السلطة في الخليج.

كانت العلاقات الإيرانية القطرية ولا تزال مميزة وودية، على الرغم من خلافاتهما الظاهرية في سوريا. فقد توسعت العلاقات بينهما، وكانت إيران تقف مع قطر في خلافاتها الحدودية مع السعودية، وقد حاولت إيران تعميق العلاقات والتعاون مع قطر على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية لإيجاد موطئ قدم لها في مجلس التعاون لمواجهة السعودية والإمارات[1].

لقد ساهمت مكامن الضعف الجيوسياسية التي تعاني منها قطر، والتي كشفت عنها الأزمة، في تعزيز موقع إيران نظراً إلى الجوار الجغرافي بين البلدَين. فقامت إيران بإرسال شحنات كبيرة من المواد الغذائية إلى قطر. وفيما حرصت قطر على تنويع مصادر إمداداتها الغذائية، وإن التجارة الثنائية بينها وبين إيران سوف تزداد. في العام (٢٠١٥-٢٠١٦)، بلغت قيمة الصادرات الإيرانية غير النفطية إلى قطر (١٦٥.٤٤) مليون دولار أميركي فقط. فضلاً عن ذلك، قد تتيح الأزمة لإيران أن تصبح مركزاً للمواصلات في المنطقة في المستقبل، عندما أغلقت الدول الأربع مجالها الجوي أمام الخطوط الجوية القطرية، فتحت إيران مجالها الجوي من أجل السماح لشركات الطيران القطرية بإعادة توجيه مسار رحلاتها إلى

---

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/08/170801113046136.html

لقد تحركت تركيا من أجل لعب دور في الأزمة، وقد ارتكز هذا التحرك على عدة مرتكزات، أهمها: حرص تركيا على بقاء منطقة الخليج منطقة مستقرة. وحرصها على تطور العلاقات الثنائية في الخليج. ومنع تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة. والخشية من امتداد تداعيات الأزمة إلى تركيا. والاستفادة من التقارب مع الموقف الخليجي في بعض ملفات المنطقة. فضلاً عن رغبة تركيا في استعادة دورها الذي كان قبل أحداث عام (٢٠١١) في المنطقة. ينظر: المصدر نفسه.

(1) ينظر: مسعود الزاهد, تفاصيل العلاقات الأمنية والعسكرية بين قطر وإيران، مقال نشر على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/ar/iran/2017/05/24/تفاصيل-العلاقات-الدافئة-بين-قطر-وإيران.html

وتطورت العلاقات؛ ففي الوقت الذي كانت الدول العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص قلقة من الأنشطة النووية الإيرانية وتدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ مواقف صارمة منها، كانت قطر في عام (٢٠٠٦) العضو الوحيد بين (١٥) عضوا في مجلس الأمن الذي صوت ضد قرار مجلس الأمن رقم (١٦٩٦) حول الملف النووي الإيراني. فضلاً عن ذلك، وقع كل من إيران وقطر في أكتوبر (٢٠١٥) اتفاقا أمنياً عسكرياً تحت مسمى "مكافحة الإرهاب والتصدي للعناصر المخلة بالأمن في المنطقة"، كما وقّعا اتفاقية تعاون لـ"حماية الحدود المشتركة" بينهما، وشمل الاتفاق الأمني العسكري "إجراء تدريبات عسكرية مشتركة" أيضاً، وعلى الرغم من عضوية الدوحة في مجلس التعاون قد رحّبت باقتراح إيراني لإنشاء "منظمة دفاعية أمنية إقليمية". المصدر نفسه.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

أوروبا عن طريق تركيا. إن وقوف إيران إلى جانب قطر في مواجهة الضغوط الهائلة التي يمارسها عليها الدول الأربع، قد يُتيح لطهران تحقيق العديد من المكاسب الجيوسياسية. فعبر تقديم الدعم لقطر، حليفة تركيا الأساسية في الخليج، تُوسِّع إيران الأرضيّة التي تستطيع الانطلاق منها مع أنقرة من أجل التعاون في المنطقة[١].

وأهم ما يربط البلدين اقتصاديا هو حقل الغاز المشترك بينهما في مياه الخليج العربي، وقد فتحت باب الاستثمار في هذا الحقل.حيث مساحة هذا الحقل (٩٧٠٠) كلم٢، وتمتلك قطر (٦٠٠٠)كلم٢ منه، وإيران تمتلك (٣٧٠٠)كلم٢ منه. من ناحية أخرى، فإن قطر تحاول تطوير العلاقات الاقتصادية مع إيران على مختلف الصعد، خاصة لجلب الاستثمارات الإيرانية، كما أنها تبحث عن فرص للمستثمرين القطريين في إيران، وعلى هذا الصعيد وقع البَلَدان منذ (١٩٩١) اتفاقيات عدة في مجال النقل الجوي والتعاون التقني والعلمي والثقافي والتعليمي[٢].

ومنذ بداية الأزمة عدّت إيرانُ الرئيسَ الأميركي كمحرِّك ومسبِّب لهذه الأزمة، إذ إنها عدّته الشخص الذي أعطى الضوء الأخضر للسعودية والإمارات لمعاقبة قطر. ومن جهة أخرى، ترى إيران أن ما كان يُروَّج حول وحدة الصف الخليجي قد أصبح في طيّ الماضي. وقد حاولت إيران أن تستثمر هذه التطورات استراتيجيًّا[٣].

وقد أعطت إيران اطمئناناً لقطر ليصمد أمام ضغوط الدول المقاطعة، وذلك بدعمها سياسياً واقتصادياً، فضلاً عن مجالها الجوي المفتوح أمام قطر.

نستنتج هنا أن كل الأسباب والعوامل تظافرت لتشكل دفعة قوية للدول الأربع للضغط على صانع القرار القطري من خلال قطع علاقاتها الدبلوماسية معها، وعلى الرغم من أن هذه الدول فصلّت في إعلان مطالبها من قطر، إلاّ أنه من خلال قراءة الخلفية التأريخية للتوتر والأزمات الموجودة في علاقات قطر مع هذه الدول، ومن ثم متابعة وتحليل توجهات السياسة الخارجية القطرية في المنطقة، لاسيما بعد عام (١٩٩٥)، وبعد ذلك منذ عام (٢٠١١)، يبدو أن هنالك أسباباً أخرى غير معلنة دفعت بالدول

(1) ينظر: تامر بدوي، ما وراء الأزمة القطرية: فرصة ذهبية لإيران، ، مقال نشر على الرابط التالي:
http://www.noonpost.org/content/18493

(2) ينظر: مسعود الزاهد, م.س.ذ.

(3) ينظر: فاطمة الصمادي، كيف قرأت إيران الأزمة مع قطر؟ الوحدة الخليجية أصبحت من الماضي، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، (٨/حزيران/٢٠١٧)، متاح على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170608095441455.html

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

الأربع لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر لتحجيم دورها في المنطقة لصالح دور هذه الدول وإنمائه، ذلك لأن قطر لعبت دوراً غير تقليدياً أكبر من حجمها في المنطقة وبتوجهات جديدة، بشكل أثارت حفظة هذه الدول التي خشيت من أن تتضر مصالحها ومواقعها سياسياً واقتصاديا وأمنياً على الصعد الداخلية والإقليمية والدولية.

المطلب الثاني
تداعيات قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر

من المبكر الحديث عن الآثار الشاملة والمحتملة للأزمة؛ لأن تفاعلاتها لا تزال مستمرة، كما أن المنطقة بشكل عام تمرّ بازمات خطيرة ومعقدة ومترابطة في الآن ذاته. ومع ذلك يمكن رصد بعض هذه التداعيات، التي من أبرزها تأجيج سباق التسلح الخليجي، وتصدع مجلس التعاون الخليجي وفشل محاولات تحقيق الأمن الجماعي وتزايد العنف السياسي والصراعات الطائفية وإظهار عدم فاعلية الجامعة العربية أمام الأزمة في مقابل تزايد الدور الإيراني وتبعية معظم الدول الخليجية للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى التأثير على عدم استقرار المنطقة وإعطاء الفرصة للصراعات الإقليمية، وفتح الباب أمام أزمات اقتصادية. من هنا فالتداعيات متعددة، منها تداعيات مرتبطة بالمجال الدبلوماسي-الفني المرتبط بالبعثة الدبلوماسية وأبنيتها ووثائقها.. ومنها ما يتعلق بالجانب السياسي والأمني والجيوسياسي، ومنها يمس الجانب الاقتصادي والتجاري والاجتماعي أيضاً، ذلك لأن قرار قطع العلاقات الدبلوماسية رافقها حصار برّي وجوي وبحري وإجراءات أخرى، إلا أننا نركز في هذا البحث على الجانبين السياسي والاقتصادي.

أولاً/ التداعيات على الصعيد السياسي

يمكن رصد بعض التداعيات الجيوسياسية التي من المؤكد أن تترك بصماتها على سياسات مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور [(١)]:

١. تصدع دول مجلس التعاون الخليجي: وجَّهت أزمة الخليج الحالية ضربة قوية لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك. وبغضِّ النظر عن آفاق حل تلك الأزمة، من المنطقي استنتاج أن قطر من الآن

(1) ينظر للتفصيل: د.ناصر التميمي، الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون، موقع مركز الجزيرة للدراسات، ص ص٢-٤. تأريخ النشر: (٢٠١٧/٨/١٤)، متاح على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/08/170814110646601.html

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

فصاعدًا، لن تنظر إلى الدول الخليجية التي أعلنت عليها الحصار باعتبارها دولًا حليفة، بل جيرانًا يُشكِّلون تهديدًا لأمنها الوطني. كما قد تطرح دولاً أخرى مثل الكويت وعمان العديد من التساؤلات والشكوك حول العديد من المشاريع الوحدوية بين دول الخليج. بل وتؤدي الأزمة إلى اتجاه قطر نحو تعزيز علاقاتها التعاونية مع دول أخرى، منها تركيا وإيران.

من جانب آخر، يعدّ تحالف كل من محمد بن زايد في (أبو ظبي) وولي العهد، محمد بن سلمان، في السعودية، ذات النفوذ في دولتيهما، وتطور علاقة وثيقة بينهما تشجعهما على انتهاج سياسة مشابهة حيال قضايا المنطقة. ويترك ذلك التقارب دولة قطر في وضع حساس للغاية كما يتضح من خلال الهجمة الإعلامية التي تقودها وسائل إعلام تعمل انطلاقًا من السعودية والإمارات في مواجهة قناة الجزيرة القطرية[1].

٢. مكسب سياسي لإيران: الفوائد السياسية التي قد تجنيها إيران على الأقل في المدى القريب غير قليلة؛ إذ إن الأزمة الخليجية الحالية أدَّت إلى تشتيت الجهات الفاعلة الرئيسية وإعاقة جهود السعودية في تشكيل تحالف عريض للتصدي لما تعتبره تزايدًا في النفوذ الإيراني. كما أن تصدع الجبهة الداخلية لمجلس التعاون الخليجي قد يُسرِّع من تراجع مكانة مجلس التعاون الاستراتيجية على المستوى العالمي، وربما يعيد حسابات العديد من الدول الآسيوية الصاعدة مثل الهند والصين؛ الأمر الذي قد يؤدي بالمحصلة إلى تزايد أهمية إيران في نظر تلك الدول. وقد تُبقي دولًا خليجية مثل

(1) ينظر للتفصيل: كريستيان كوتس أولريخسن، الإمارات العربية: تحولات القوة والدور، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، (٨/ حزيران/٢٠١٧)، ص ص٤-٥. متاح على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170608103329366.html

خلال السنوات القليلة الماضية، حدث تحولان على مستوى السلطة في دولة الإمارات كان لهما تأثير واضح على مستوى دوائر صنع القرار السياسي وسياسة الإمارات الخارجية؛ فقد حدث تحول في النفوذ داخل فيدرالية الإمارات السبع، انتقل على إثره النفوذ من إمارة دبي إلى إمارة (أبو ظبي)، ومن أيدي حاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ورئيس دولة الإمارات "الصوري"، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، إلى أيدي ولي عهد (أبو ظبي)، الشيخ محمد بن زايد. هذا ولم يُسجَّل أي ظهور علني للشيخ خليفة منذ إصابته بجلطة دماغية في كانون الثاني (٢٠١٤)، ومن غير المرجَّح أن يعود إلى الحياة العامة مستقبلًا. وعلى الرغم من أن محمد بن زايد كان يمسك بمقاليد الحكم الفعلي "من خلف العرش" في (أبو ظبي) لسنوات عديدة، إلا أنه كان يتوخى الحذر في تصرفاته، حتى العام (٢٠١٥)، على مستوى الفيدرالية واضعًا في حساباته ضرورة تجنب الديناميات غير المتوازنة داخل أسرة آل نهيان، وكذلك على مستوى العلاقة البينية الداخلية مع إمارة دبي. لكن تلك القيود سقطت خلال العامين الأخيرين عندما تمكَّن محمد بن زايد من تعيين أفراد من دائرة أسرته المباشرة، وغيرهم من الحلفاء المقربين، في أهم مواقع صنع السياسات الاقتصادية والأمنية في إمارة (أبو ظبي). المصدر نفسه.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

الكويت وسلطنة عُمان خطوطها السياسية والاقتصادية مفتوحة مع إيران تحسبًا لأية تطورات مستقبلية. ويمكن لطهران استغلال هذه الظروف من أجل توسيع نفوذها في المنطقة والخليج.

٣. إضعاف الدور السعودي: التطورات الإقليمية والدولية التي تترافق مع تصاعد الأزمة الخليجية قد تقود إلى نتائج عكسية لا تصب بالضرورة في مصلحة السعودية. لقد باتت دول خليجية مثل قطر، وسلطنة عُمان، وحتى الكويت، تنظر بشكل معلن أو مستتر إلى توجهات الرياض على أنها محاولات لفرض الوصاية السياسية والهيمنة على مصالح جيرانها. وفي هذا السياق قد تسعى هذه الدول بشكل متزايد للتحوط ضد النفوذ السعودي من خلال تعزيز الروابط مع القوى الفاعلة الأخرى في المنطقة؛ لو نجحت السعودية في إجبار قطر على الاستجابة لمطالبها، فإن ذلك سيتحوَّل إلى سابقة تثير مخاوف دول أخرى مثل سلطنة عُمان والكويت وحتى إيران. في المقابل، إذا استمر صمود قطر في وجه ضغوط دول الحصار، فإنها قد توجِّه ضربة قاصمة لهيبة السعودية الإقليمية، وهذا يمكن أن يتحوَّل إلى نموذج ضد الرياض.

٤. تراجع مصداقية واشنطن: أظهرت الأزمة الخليجية بشكل جلي أن وجود القواعد الأميركية غير كاف لتأمين الحماية، بل إن تلك القواعد تحوَّلت إلى ما يشبه أداة من أدوات الابتزاز السياسي. هذا الوضع من المرجح أن يدفع العديد من دول المنطقة إلى مراجعة سياساتها الخارجية، والعمل على تنويعها؛ الأمر الذي قد يفتح المجال لدول كبيرة مثل روسيا والصين وحتى تركيا إلى تعزيز وجودها في الشرق الأوسط وربما في منطقة الخليج نفسها.

وفي هذا الإطار، وبعد قرار قطع العلاقات معها من قبل الدول الأربع، وقّعت دولة قطر صفقة عسكرية مع جمهورية إيطاليا، تشتري بموجبها سبع وحدات بحرية إيطالية بقيمة (٥) مليارات يورو، وذلك في إطار التعاون العسكري بين الدولتين[١].

ثانياً/ التداعيات على الصعيد الاقتصادي

ستكون التداعيات الإقتصادية كبيرة على جميع الأطراف؛ ذلك لأن قطر كانت في حالة من التبادل والاعتماد المتبادل، اجتماعياً واقتصادياً، مع جيرانها، لاسيما السعودية والإمارات[١].

(1) ينظر: قطر تعلن توقيع صفقة لشراء سبع قطع بحرية من إيطاليا بقيمة ٥ مليارات يورو، خبر نشرته الوزارة الخارجية القطرية بتأريخ (٢٠١٧/٨/٢)، متاح على الرابط التالي:
https://www.mofa.gov.qa/-جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/٢٠١٧/٠٨/٠٢/قطر-تعلن-توقيع-صفقة-لشراء-سبع-قطع-بحرية-من-إيطاليا-بقيمة-٥-مليارات-يورو

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

ومع أن مجلس التعاون الخليجي قد مثَّل فرصة تأريخية للدول الأعضاء لتشكيل تكتل يُحسب له حساب على الصعيد العالمي، نظرًا لما يمثله هذا الكيان الإقليمي من ثقل اقتصادي نتيجة إمكاناته المالية الهائلة، ودوره المحوري في أسواق الطاقة العالمية. كما تحوَّلت المنطقة إلى فضاء اقتصادي ينعم بالرخاء والاستقرار، وملاذ آمن في منطقة تعج بالصراعات، لكن هذه الأزمة قد أسهمت في الإضرار بسمعة منطقة الخليج بشكل كبير، وألقت بتداعياتها الاقتصادية على دول المنطقة، وذلك من خلال[٢]:

١. ضرب المناخ الاستثماري: على الرغم من رغبة دول مجلس التعاون الخليجي، في ظل تدهور سعر النفط منذ عام (٢٠١٤)، في اجتذاب أعمال جديدة، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تضررت سمعة اقتصادات هذه الدول كملاذ آمن للمستثمرين، وتوالت عمليات تخفيض التصنيفات الائتمانية من قبل المؤسسات الدولية. وعمّت أجواء عدم اليقين والارتباك وارتفاع في التكاليف. وكلما تصاعدت احتمالات عدم الاستقرار الذي أحدثته ديناميات الأزمة، أصبح المستثمرون الأجانب أكثر حذرًا وترددًا تجاه أسواق المنطقة. كما أثرت الأزمة في تعطيل مفاوضات إقامة مناطق التجارة الحرة (المتعثرة أصلًا) مع شركاء تجاريين رئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي والصين وبريطانيا، ومن ناحية أخرى، فقد هزَّت الأزمة صورة منطقة الخليج كمركز أو حلقة ربط لشبكات الطيران العالمية بين الشرق الأوسط، وأوروبا، وآسيا.

---

(1) حيث كانت تستورد قطر ما يقرب من (٤٠%) من الأغذية من السعودية، ومعظم الباقي عبر خطوط الشحن التي تمر عبر موانئ دبي والفجيرة الإماراتية للتزود بالوقود. وبالمثل، تحصل دولة الإمارات على ثلث غازها الطبيعي من قطر عبر خط أنابيب دولفين للطاقة. وقبل وقوع الأزمة، كان هناك أكثر من (٧٠) رحلة يوميا بين قطر وجيرانها الخليجيين الثلاثة. وشكل التبادل التجاري بين قطر ودول الخليج خلال العام (٢٠١٦) نحو (٨٤%) من إجمالي التبادل التجاري بين قطر والدول العربية، وإن الإمارات والسعودية تسهمان بنحو (٨٢%) من التبادل التجاري بين قطر والدول الخليجية، كما أن نحو (٦٩%) من التبادل التجاري بين قطر والدول العربية من الإمارات والسعودية، ثم (٥%) للبحرين. وإن (٨٠%) من صادرات قطر إلى الدول العربية تذهب إلى دول الخليج العربي، كما تشكل صادرات قطر إلى السعودية والإمارات نحو (٦٥%) من إجمالي صادراتها إلى الدول العربية، بينما تأتي البحرين بنحو (٤%) من إجمالي صادراتها إلى دول الخليج العربي. وبهذا يشكل حجم صادراتها إلى الدول الخليجية الثلاثة السابقة "الإمارات والسعودية والبحرين" نحو (٨٦%) من إجمالي صادراتها إلى الدول الخليجية. ينظر: تقارير و تحليلات: السعودية والإمارات تستحوذان على (٨٢%) من التبادل التجاري بين قطر والدول العربية، نشر على موقع:

http://www.aleqt.com/2017/05/25/article_1192911.html

See also: Nader Kabbani, The high cost of high stakes: Economic implications of the 2017 Gulf crisis, on: https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/06/15/the-high-cost-of-high-stakes-economic-implications-of-the-2017-gulf-crisis/

(2) ينظر للتفصيل: د.ناصر التميمي، م.س.ذ.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

٢. تراجع التجارة البينية: من المتوقع أن تؤثِّر الأزمة سلبًا على التجارة البينية بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، خصوصًا مع مساعي قطر (وربما دول خليجية أخرى) إلى تنويع تجارتها بعيدًا عن الدول التي قاطعتها.

٣. تعثر المشاريع المالية: من أهم المشاريع التي ستتأثر سلبًا بالأزمة الخليجية مشروع إصدار عملة خليجية موحدة، وهو مشروع تعثر في بدايته عام (٢٠١٠) بعد انسحاب الإمارات احتجاجًا على اختيار الرياض مقرًا للبنك المركزي الخليجي، في حين لم تنضم سلطنة عُمان منذ البداية. وبالرغم من تواتر الدعوات بين الفينة والأخرى إلى إجراء محادثات لإحياء هذا المشروع، إلا أنه لم يحرز أي تقدم حقيقي. ويبدو أن الأزمة الراهنة ستضيف مزيدًا من العراقيل أمام مساعي إطلاق عملة خليجية موحدة.

٤. نهاية شبكة الغاز الموحدة : على الرغم من انتاج قطر الوفير من الغاز الطبيعي الذي يمكنه تلبية الطلب المتزايد في دول مجلس التعاون الخليجي بكل سهولة، إلا أن صادراتها لدول المجلس تبقى محدودة، رغم أنها تلبي نحو ثلث احتياجات دولة الإمارات العربية عبر خط أنابيب "دولفين". لقد فشلت في السابق خطط مد شبكات غاز موحدة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة الخلافات السياسية وقضايا التسعير. ومن المرجح جدًّا أن تقضي هذه الأزمة على الآمال المتبقية بإنشاء شبكة الغاز الموحدة.

٥. شكوك حول مشروع القطار الخليجي: ألقت الأزمة الخليجية بظلالها على مشروع القطار الخليجي الموحد، الذي تُقدَّر تكاليف تشييده بنحو (٢٠٠) مليار دولار. ورغم أن توفير التمويل يظل القضية الرئيسية، إلا أن المشروع يحتاج إلى التوافق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات الجمارك والهجرة والرسوم وقواعد البيانات.

٦. حرب الموانئ: هناك خطر اقتصادي آخر يتمثل في احتداد التنافس من أجل التوسع في بناء الموانئ في دول الخليج، بشكل قد يؤثِّر على ربحيتها على المدى الطويل. في هذا السياق، تشير نشرة ميد الاقتصادية إلى أن هناك مشاريع تتعلق بهذا القطاع تقدر بمليارات الدولارات في دول مجلس التعاون الخليجي. وهي تشمل بناء ميناء مبارك الكبير في الكويت، ومحطة رابعة في ميناء جبل علي في دبي. بالإضافة إلى ذلك، تشهد الموانئ في الإمارات الشمالية لدولة الإمارات توسعًا كبيرًا، كما أعطت قطر الضوء الأخضر من أجل تنفيذ المرحلة الثانية من ميناء حمد.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

وهذا يعني أن تصاعد الأزمة انعكس في بعض جوانبها سلبيًّا على الوضع الاقتصادي في كل الأطراف، فمثلاً بالنسبة للسعودية، -وكذلك الحال مع الإمرات وقطر، التي هي منتجة للنفط-، لعل الوضع الإقليمي الملتهب في منطقة الخليج، بالإضافة إلى انخراط السعودية بصراعات عسكرية وسياسية على أكثر من جبهة، يدفع شركاء للسعودية مثل الصين والهند إلى توسيع عملية تنويع مصادر الواردات النفطية من مناطق خارج الشرق الأوسط، مثل: روسيا، وإفريقيا، وأميركا اللاتينية. وتتطلع الحكومة السعودية إلى استقطاب (١٨) مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر بحلول عام (٢٠٢٠)، مقارنة مع (٨) مليارات دولار في عام (٢٠١٥)، إلا أنه من المتوقع أن تؤثِّر الأزمة، على البيئة الاستثمارية في السعودية، وربما تقلِّل من حجم الاستثمارات المتوجهة إلى السعودية. كما أن توقف الصادرات السعودية إلى قطر سوف يضر العديد من المصدِّرين السعوديين الذين بلغت صادراتهم إلى قطر في عام (٢٠١٦) نحو (١.٣) مليار دولار. صحيح أن تلك الصادرات مثَّلت نسبة بسيطة من إجمالي الصادرات السعودية التي بلغت حوالي (١٦٩.٧) مليار دولار في عام (٢٠١٦)، إلا أن جُلَّها تقريبًا صادرات غير نفطية ومن الشركات الخاصة التي هي بأمسِّ الحاجة لزيادة نشاطاتها خصوصًا في ظل الركود الذي يشهده اقتصاد السعودية[١].

حتى الإبل والأغنام القطرية انضمت لقائمة المتضررين من قرار قطع العلاقات مع قطر، إذ قررت السعودية إعادة الآلاف من الإبل المملوكة لقطريين إلى الدوحة، ضمن الإجراءات العقابية التي تتخذها ضد قطر[٢].

وفي إطار محاولة احتواء الأزمة، تحركت قطر في مستويات عدة، فقد تقدمت بشكوى رسمية لدى منظمة التجارة العالمية ضد السعودية، والبحرين، والإمارات لمقاطعتها تجارياً[٣]. وفي محاولة لتنشيط

(1) ينظر للتفصيل: المصدر نفسه.

(2) ينظر: السعودية "تطرد الإبل والأغنام القطرية"، خبر نشر بتأريخ (٢٠١٧/٦/٢٠)، على موقع:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40343255
ويبدو أن الخطوة السعودية ستضع مالكي الإبل والأغنام القطريين في مشكلة لإيجاد أماكن تستوعب الأعداد الهائلة التي أجبرت على العودة من السعودية، وذلك في ضوء ندرة المراعي في قطر. إن هذا الإجراء قد يضع قطر في مأزق توفير مراعٍ لهذه الأعداد الكبيرة من الإبل مع اشتداد حرارة الصيف، بعدما كانت تستنزف مياه السعودية ومراعيها بأرخص الأعلاف ومن دون اشتراطات. إن عدد رؤوس الماشية العائدة وصل إلى(٢٥) ألفاً، تشمل (١٥) ألف رأس إبل وعشرة آلاف رأس غنم. المصدر نفسه.

(3) ينظر: قطر "تقدم شكوى" لدى منظمة التجارة العالمية ضد السعودية والبحرين والإمارات، خبر نشر بتأريخ (٢٠١٧/٨/١)، على موقع: http://www.bbc.com/arabic/business-40784234

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

الطيران والسياحة، استحدثت قطر برنامجا للسماح لمواطني ثمانين دولة بالدخول إلى أراضيها دون تأشيرة، ويشمل برنامج الإعفاء من التأشيرة، الذي بدأ تطبيقه على الفور، ويضم دول منطقة الشنغن في الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول الأوروبية، دول أمريكا اللاتينية ودول آسيوية، ولبنان هي الدولة العربية الوحيدة في القائمة. وسيسمح الآن لمواطني (٣٣) دولة بالإقامة في قطر مدة (١٨٠) يوما وسيسمح لمواطني (٤٧) دولة أخرى في القائمة بالبقاء في قطر لمدة (٣٠) يوما، يسمح بتجديدها مرة واحدة[١].

ومن جهة أخرى حاولت قطر تأمين مصادر بديلة للمواد الغذائية والمنتجات المستوردة من السعودية والإمارات بالاعتماد على تركيا وإيران ودول أخرى. وظهرت طرق شحنٍ بديلة عبر سلطنة عمان وغيرها من المرافئ الأبعد. وفي حال استمرار الأزمة، ستجبر قطر على تطوير طرق تموين بديلة، وتعديل خططها الإنمائية وخطط الأعمال في القطاعات الرئيسة لاستيعاب الواقع الجديد، فضلاً عن محاولة استقرار سوق الأوراق المالية القطرية بعد أن تراجعت بنسبة (١٠%) في الأيام التي تلت ظهور الأزمة. بمعنى آخر، إن قطر قد تضررت بشكل كبير من الأزمة الحالية، لكن الواقع الجديد قد يخلق لها فرص عمل جديدة، كما قد يجبرها على تحالفات جيوسياسية جديدة[٢] تضر بأمن المنطقة والعلاقات البينية الخليجية في المستقبل. لكن الإجراءات القطرية لمواجهة الأزمة لا تنفي وجود الأضرار الكبيرة التي لحقت وستلحق بقطر في المجالات كافة. ومن المرجح أن تكون الآثار السياسية والاقتصادية الطويلة المدى مكلفة للدول الأربع إلى جانب قطر، وذلك عن طريق فقدان فرص تجارية، وعائدات من السياحة، وانخفاض الاستثمارات من قطر.

(1) ينظر: قطر تمنح مواطني ٨٠ دولة حق دخول أراضيها بلا تأشيرة لتنشيط السياحة، خبر نشر بتأريخ (٢٠١٧/٨/٩)، على موقع: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40877009

(2) ينظر: نادر قباني، التكلفة العالية والآثار الاقتصادية للأزمة الخليجية، مقال نشر بتأريخ (٢٠١٧/٧/١٥)، في موقع بروكينجز على الرابط التالي:
https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/06/19/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-2017/

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

آفاق الحل:

على الرغم من مساعي أمير الكويت في زياراته المتكررة للدول المعنية لحل الأزمة، ولاسيما في زيارته إلى واشنطن في (٢٠١٧/٩/٦)، لانتزاع موقف أمريكي أكثر فعالية وتحقيق خرق بالأزمة يؤدي إلى حلحلتها، والتي تبعتها اتصالات هاتفية من الرئيس الأمريكي في (٢٠١٧/٩/٨) بأمير قطر وولي العهد السعودي وولي عهد أبوظبي لإيجاد حل للأزمة، والتي تلتها اتصالًا هاتفيًا من الأمير تميم مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بتنسيق من الرئيس الأمريكي ترامب، والذي أكد الطرفان خلاله ضرورة حل الأزمة الخليجية من خلال الجلوس إلى طاولة الحوار لضمان وحدة واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن تلك الانفراجة لم تستمر طويلًا، فقد أعلنت السعودية في (٢٠١٧/٩/٩) تعطيل أي حوار أو تواصل مع السلطة في قطر حتى يصدر منها تصريح واضح تبين فيه موقفها بشكل علني، وتكون تصريحاتها بالعلن متطابقة مع ما تلتزم به، لذا عادت الأزمة إلى نقطة الصفر وكأن شيئًا لم يحدث، بل عادت دول الحصار للتصعيد مجددًا ورفض المساعي الأمريكية لحل الأزمة[١].

يبدو أن الأزمة قد تعمقت وتشابكت مع ملفات إقليمية كثيرة، منها النفوذ الإيراني في المنطقة والصراع في اليمن وسباق التسلح والإستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة، فضلاً عن إصرار أطراف الأزمة على مواقفها، كل ذلك يوحي بأن بوادر الحل لاتبدو في الأُفق في المستقبل المنظور، إلا بتعديل مواقف الأطراف المعنية. وكما قال وزير الخارجية القطري (محمد بن عبدالرحمن آل ثاني)، في تصريح له بعد نشوب الأزمة:"إن إعادة بناء الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي ستتطلب وقتاً طويلاً"[٢].

(1) ينظر: تفاصيل انفراجة الأزمة الخليجة التي لم تصمد ليوم واحد، مقال نشره موقع نون بوست على الرابط التالي:
http://www.noonpost.org/content/19749

(2) ينظر للتفصيل: وزير الخارجية: إعادة بناء الثقة بين دول مجلس التعاون ستتطلب وقتا طويلا، الأخبار، من موقع وزارة الخارجية القطرية، تأريخ النشر: (٢٠١٧/٨/١٥)، متاح على الرابط التالي:
https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/٢٠١٧/٠٨/١٥/وزير-الخارجية-إعادة-بناء-الثقة-بين-دول-مجلس-التعاون-ستتطلب-وقتا-طويلا

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

الخاتمة

من خلال هذا البحث توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات، أبرزها ما يأتي:

١. إن منطقة الشرق الأوسط عموماً، ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، تمرّ بأزمات وصراعات معقّدة ومتداخلة، تتشابه أسبابها وتتعدد تداعياتها، وتعمّ أضرارها جميع الأطراف دون استثناء، بالأسباب السياسية وصراع النفوذ والنعرات الطائفية وملف الإصلاح وصراع القوى الكبرى وتنازع القوى الإقليمية وسباق التسلح وفقدان الثقة هي من أهم الأسباب التي قد تعيد منظومة العلاقات والتفاعلات في الشرق الأوسط، وإن قطع علاقات الدول الأربع مع قطر يمثل أحد إفرازات هذه الحالة.

٢. إن قطع العلاقات الدبلوماسية، على الرغم من كونه وسيلة قانونية يسمح باستخدامها في إطار العلاقات الدولية، إلا أنه في الوقت ذاته يعدّ من أبغض الوسائل المسموح بها في العلاقات بين الوحدات الدولية، ذلك لأن عواقبه ليست معلومة، وإن تقدير أسبابه يخضع فقط لتقدير صنّاع القرار، كما قد لا يستخدم كوسيلة، بل كهدف من جانب بعض الأطراف، بشكل يضر بالشعوب أكثر من الحكام. وإن قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر من قبل الدول الأربع جاء نتيجة للخلافات البينية الموجودة، كما جاء كهدف لتحديد دور قطر وتحجيم مكانتها في المنطقة، ذلك لأن كيفية رؤية صناع القرار القطري لدور قطر وتقييمه لهذا الدور، ولا سيما بعد وصول الأمير حمد عام (١٩٩٥) إلى سدة الحكم، قد أعطت لقطر موقعاً مختلفاً عن سابق عهدها، سياسياً واقتصادياً وإعلامياً، داخلياً وخارجياً؛ حيث تنافست القوى الإقليمية التقليدية، وبالذات السعودية ومصر، وهذا ما أثارت حفيظة هذه الدول.

٣. إن شبكة العلاقات المتعددة والمتنوعة لقطر مع أطراف مختلفة، وخروجها من المألوف في الشارع الخليجي الرسمي والشعبي، بعقد تحالفات مع قوى كبرى، دولية وإقليمية، أعطتها زخماً أكبر وتميّزاً أكثر، وهذا أيضاً كان سبباً لغضب الدول الأربع.

٤. إن دعم قطر سياسيا وإعلامياً للحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة منذ عام (٢٠١١)، ولاسيما بالخطاب التحريضي الداعم المدعوم والمدار من قبل شبكة قنوات الجزيرة الفضائية، شكّل نقطة خلاف جوهرية بينها وبين دول أخرى تخشى من وصول هذا الحراك إلى شعوبها وفقدان سيطرتها عليها.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

٥. بالإضافة إلى الأسباب المعلنة وغير المعلنة لقطع العلاقات الدبلوماسية، يوجد أسباب أخرى ترتبط بدور الأطراف الثالثة، ولاسيما أمريكا وتركيا وإيران، والتي تريد أن تستغل الأزمة لتوسيع نفوذها في المنطقة.

٦. تعاني العلاقات الخارجية للدول الأربع مع قطر دوامة من الخلافات والأزمات التي هي نتيجة لمدخلات عدة وتأتي بمخرجات أخرى ومتنوعة؛ وقرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر جاء في هذا الإطار، وبالتالي فإن تداعيات هذا القرار متعددة، سياسياً واقتصادياً..، ولا ينجو أي طرف من الأضرار الناجمة عنه، إلا أن قطر هي المتضرر الأكبر من الأزمة، ذلك لأن الدول الأربع أرادت أن تحجم دورها في المنطقة، وتقلل من تحركاتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية، وبمرور الوقت قد تحقق هذه الدول بعضاً من هذه الأهداف، نظراً لصغر حجم قطر وموقعها الجيوبولتيكي الواقع بين هذه الدول. ولكن يبدو أن قطر ستستمر بنوع أو بآخر باستفزاز هذه الدول، ولاسيما إعلامياً ومن خلال إيجاد تحالفات مع أطراف أخرى. وقد تمتد هذه الأزمة لفترة من الزمن؛ وفي هذه الحالة ستشارك في إعادة توازنات المنطقة بشكل عام، في الوقت الذي تدور في المنطقة صراعات إقليمية ودولية حول قضايا وملفات ساخنة، منها الحرب الدائرة في اليمن وسوريا والعملية السياسية في لبنان والعراق..إلخ.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ المصادر والمراجع العربية والمعرَّبة:

أ. الاتفاقيات والمعاهدات والدساتير والتقارير

- اتفاقية البعثات الخاصة لعام (١٩٦٩).
- اتفاقية فيننا للعلاقات الدبلوماسية لعام (١٩٦١).
- اتفاقية فيننا للعلاقات القنصلية لعام (١٩٦٣).
- الدستور الدائم لدولة قطر لعام (٢٠٠٤).
- تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر: تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ الحق في التنمية، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الدوحة، قطر، يونيو ٢٠١٥.
- ميثاق الأمم المتحدة.

ب. المعاجم:

- محمد عتريس، معجم بلدان العالم، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠١.

ت. الكتب العربية والمعرَّبة:

- سلطان بركات، الوساطة القطرية ما بين الطموحات والانجازات، مركز بوكينجز الدوحة، قطر، نوفمبر ٢٠١٤.
- د. سهيل حسين الفتلاوي، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
- د.عصام العطية، القانون الدولي العام، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية القانون، ط٦، ٢٠٠٦.
- د.فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، جامعة بغداد، كليةالعلوم السياسية، ١٩٩٢.
- د.مفيد الزيدي، تأريخ قطر المعاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠١٠.
- هادي نعيم المالكي، قطع العلاقات الدبلوماسية، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١١.
- المعهد الدبلوماسي، قواعد وأصول النظام الدبلوماسي والقنصلي وتطبيقاتها في دولة قطر، المعهد الدبلوماسي- وزارة الخارجية، ط٢، الدوحة، ٢٠١٤.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

- د.ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٤.

ث. المجلات والدوريات والبحوث:

- د.أحمد حسين الهيتي و مصطفى أحمد عبد إبراهيم، انتاج وإستهلاك الغاز في دولة قطر (الإمكانيات المتاحة والقدرات التصديرية)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٧، العدد ١٣، ٢٠١٥.

- د.أحمد سلمان محمد، العلاقات الإسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٧، ٢٠٠٩.

- د.أحمد عبدالأمير الأنباري، العلاقات الإيرانية الخليجية وتطوراتها بعد العام ٢٠١١، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ، العدد ٦٦، ٢٠١٦.

- د.أخلاص قاسم نافل، دور الغاز الطبيعي في تطور الاقتصاد القطري: الملامح والآفاق، مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٨-٢٩، ٢٠١٥.

- بان علي حسين المشهداني، الآفاق المستقبلية للغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية مع إشارة خاصة إلى دولة قطر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، ، المجلد الثاني، العدد ٣١، ٢٠١٤.

- د.صبا حسين مولى، العلاقات الدولية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي (١٩٨١-١٩٩٩)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد ٣٢، ٢٠١٠.

- د.عبدالمنعم القاضي، قطع العلاقات الدبلوماسية.. الأسباب والآثار، ضمن كتاب قراءات في الدبلوماسية، وزارة الخارجية القطرية، الدوحة-قطر، ٢٠١٧.

- عرفات علي جرغون، الموقف القطري من الثورات العربية وأثره في تحولات السياسة الخارجية القطرية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٤٨، ٢٠١٤.

- د.فايق حسن الشجيري و د.منعم خميس مخلف، التسلح والإنفاق العسكري السعودي: رؤية إستراتيجية في الدوافع، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، المجلد ١، العدد ١٩، ٢٠١٤.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

- د.فهد عباس سليمان السبعاوي، دور المملكة العربية السعودية في استقلال إمارات الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٢، العدد ٧، أكتوبر٢٠١٥.

- د.لمي مضر الامارة و د.خضر عباس عطوان، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قراءة للبيئة الإقليمية الخليجية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٩، ٢٠١٠.

- ماجد حميد خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٩، ٢٠١١.

- د.مجيد حميد شهاب، الترسيم النهائي للحدود السياسية بين قطر والبحرين ومستقبل العلاقة بينهما، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، كلية الآداب، العدد ٥، ٢٠٠٩.

- محمد الأخضر كرام، قطع العلاقات الدبلوماسية: المفهوم والأسباب، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٦، خريف ٢٠٠٧.

- مروان قبلان، سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا، مجلة سياسات عربية، المركزالعربيللأبحاثودراسةالسياسات، العدد ٢٨، سبتمبر ٢٠١٧.

- مشرف وسمي الشمري و إضحوي جفال الصعيب، دبلوماسية (المخادنة) في السياسة الخارجية القطرية، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، الموصل، العدد ١٧، ٢٠١٠.

- مهدي ملا محمد حيدر الزبيدي، الفضائيات العربية ودورها في تفعيل المظاهرات الشعبية: دراسة تحليلية لمضامين برنامج حديث الثورة في قناة الجزيرة، مجلة الجامعة العراقية، الجامعة العراقية، المجلد ٣، العدد ٣٣، ٢٠١٥.

- ميثاق خيرالله جلود، صناعة القرار السياسي في دولة قطر، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، الموصل، العدد ٢٢، ٢٠١١.

- الواقع والآفاق، سلسلة: دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدّوحة – قطر، فبراير ٢٠١٧.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

- د.نواف عبدالرحمن الهيتي، قراءة في تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٦: تحديات وآمال قطر الأولى عالمياً، مجلة الدبلوماسي، المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية القطرية، الدوحة، العدد ٣٦، سبتمبر ٢٠١٧.

- النور حمد، عرض تقرير: الشراكة الإستراتيجية العربية – الأمريكية والتوازن الأمني المتغير في الخليج، مجلة سياسات عربية، العدد ١٧، تشرين الثاني ٢٠١٥. معدّ التقرير: أنتوني كوردمان بمساعدة مايكل بيكوك، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، واشنطن ديسي، تأريخ نشر التقرير: أكتوبر ٢٠١٥.

- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها، سلسلة: تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، ٢٠١٧.

- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، فوضى الموقف الأمريكي وتداعياته المحتملة على الأزمة الخليجية، سلسلة: تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، ٢٠١٧.

- وحدة تحليل السياسات، محددات الموقف السوداني من الأزمة الخليجية: تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس ٢٠١٧.

ج. رسائل الماجستير:

- منذر أحمد زكي شراب، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية ٢٠٠٣-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التأريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، ٢٠١٤.

ح. التقارير والبيانات والأخبار المنشورة على الإنترنت:

- إليك القائمة الكاملة للمطالب الموجهة لقطر، خبر نشره موقع (سي إن إن العربية)، في (٢٠١٧/٧/١٣)، على الرابط التالي:

https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/06/24/cnn-obtains-full-list-qatar-demands

- البرلمان التركي يقر إرسال قوات عسكرية إلى قطر، خبر نشرته موقع الـ(بي بي سي العربية)، بتأريخ (٧/حزيران/٢٠١٧)، متاح على الرابط التالي: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40186368

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

- تامر بدوي، ما وراء الأزمة القطرية: فرصة ذهبية لإيران، ، مقال نشر على الرابط التالي:
http://www.noonpost.org/content/18493
- تركيا والخيارات المكلّفة في الأزمة الخليجية، خبر نشره موقع الـ(بي بي سي العربية)، بتأريخ (١٢/حزيران/٢٠١٧)، متاح على الرابط التالي: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40253565
- تفاصيل انفراجة الأزمة الخليجة التي لم تصمد ليوم واحد، مقال نشره موقع نون بوست على الرابط التالي:
http://www.noonpost.org/content/19749
- دول عربية تقطع العلاقات مع قطر لـ"دعمها الإرهاب" وقطر تأسف للقرار، خبر تحليلي نشر بتأريخ (٥/حزيران/٢٠١٧) في موقع الـ(بي بي سي العربية)، متاح على الرابط التالي:http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40155690
- روبرت ويندرم، أن بي سي نيوز: من المسؤول عن قرصنة وكالة الأنباء القطرية؟، متاح على الرابط التالي:
http://www.noonpost.org/content/18954
- سامية بن يحي، تداعيات أزمة قطر على الأمن الجماعي في منطقة الخليج، مقال منشور بتأريخ (٢٠١٧/٨/٣٠)، متاح على الرابط التالي:
http://katehon.com/ar/article/tdyt-zm-qtr-l-lmn-ljmy-fy-mntq-lkhlyj
- السعودية "تطرد الإبل والأغنام القطرية"، خبر نشر بتأريخ (٢٠١٧/٦/٢٠)، على موقع:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40343255
- فاطمة الصمادي، كيف قرأت إيران الأزمة مع قطر؟ الوحدة الخليجية أصبحت من الماضي، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، (٨/حزيران/٢٠١٧)، متاح على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170608095441455.html
- قطر تعلن توقيع صفقة لشراء سبع قطع بحرية من إيطاليا بقيمة ٥ مليارات يورو، خبر نشرته الوزارة الخارجية القطرية بتأريخ (٢٠١٧/٨/٢)، متاح على الرابط التالي:

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/٢٠١٧/٠٨/٠٢/قطر-تعلن-توقيع-https://www.mofa.gov.qa/-صفقة-لشراء-سبع-قطع-بحرية-من-إيطاليا-بقيمة-٥-مليارات-يورو

- قطر "تقدم شكوى" لدى منظمة التجارة العالمية ضد السعودية والبحرين والإمارات، خبر نشر بتأريخ (٢٠١٧/٨/١)، على موقع:

http://www.bbc.com/arabic/business-40784234

- قطر تمنح مواطني ٨٠ دولة حق دخول أراضيها بلا تأشيرة لتنشيط السياحة، خبر نشر بتأريخ (٢٠١٧/٨/٩)، على موقع:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40877009

- قطر توقع صفقة لشراء مقاتلات إف-١٥ بقيمة ١٢ مليار دولار، خبر نشر بتأريخ (٢٠١٧/٦/١٥)، على موقع:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40285850

- قطر.. قصة للتنمية، المعهد الدبلوماسي، وزارة خارجية قطر، الدوحة، ٢٠١٥.

- عرض تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدوليSIPRI ، بعنوان: معدلات قياسية:اتجاهات التغير العالمي في تجارة السلاح، في موقع: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر في (٢٧/أبريل/٢٠١٥)، على الرابط التالي:

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/281/معدلات-قياسية-اتجاهات-التغير-العالمي-في-تجارة-السلاح

- كريستيان كوتس أولريخسن، الإمارات العربية: تحولات القوة والدور، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، (٨/ حزيران/٢٠١٧)، متاح على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170608103329366.html

- مدير مكتب الاتصال الحكومي: مذكرة التفاهم بين قطر والولايات المتحدة تعزز جهود مكافحة الإرهاب، خبر نشرته الوزارة الخارجية القطرية بتأريخ (٢٠١٧/٧/١١)، متاح على الرابط التالي:

https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/٢٠١٧/٠٧/١١/مدير-مكتب-الاتصال-الحكومي-مذكرة-التفاهم-بين-قطر-والولايات-المتحدة-تعزز-جهود-مكافحة-الإرهاب

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

- محمود الرنتيسي، الوساطة التركية لحل الأزمة الخليجية: الفرص والمعوقات، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١/آب/٢٠١٧، متاح على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/08/170801113046136.html

- مسعود الزاهد, تفاصيل العلاقات الأمنية والعسكرية بين قطر وإيران، مقال نشر على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/ar/iran/2017/05/24/تفاصيل-العلاقات-الدافئة-بين-قطر-وإيران.html

- د.مضاوي الرشيد، السعودية وجيرانها: علاقة مضطربة، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، (٤/ تموز/٢٠١٧)، متاح على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/07/170704121000991.html

- د.ناصر التميمي، الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون، موقع مركز الجزيرة للدراسات، ص ص٢-٤. تأريخ النشر: (٢٠١٧/٨/١٤)، متاح على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/08/170814110646601.html

- النص الكامل للبيان المشترك لدول "مقاطعة" قطر، نشره موقع الـ(آر تي العربية) بتأريخ (٢٠١٧/٧/٥)، على الرابط التالي:
https://arabic.rt.com/middle_east/887120-النص-الكامل-لبيان-المشترك-لدول-المقاطعة-صور/

- وزير الخارجية: إعادة بناء الثقة بين دول مجلس التعاون ستتطلب وقتا طويلا، الأخبار، من موقع وزارة الخارجية القطرية، تأريخ النشر: (٢٠١٧/٨/١٥)، متاح على الرابط التالي:
https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/٢٠١٧/٠٨/١٥/وزير-الخارجية-إعادة-بناء-الثقة-بين-دول-مجلس-التعاون-ستتطلب-وقتا-طويلا

ثانياً/ المصادر الكردية/ سەرچاوە كورديیەكان: (كتيّب):

- **د.دانا عەلی سالّح بەرزنجی، دەروازەیەك بۆ پەیوەندییە دبلۆماسی و كونسولّییە هاوچەرخەكان، سەنتەری زەهاوی بۆ لێكۆلّینەوەی فیكریی، سلێمانی، ٢٠١٧.**

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

ثالثاً/ المصادر والمراجع الإنجليزية:

A. Books:

- Bernd Kaussler, Tracing Qatar's Foreign Policy and its Impact on Regional Security, Series: Research Paper, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, 2015.
- G. R. Berridge and Alan James, A Dictionary of Diplomacy, PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2003.
- Lina Khatib, Qatar's foreign policy: the limits of pragmatism, International Affairs 89: 2 (2013), Published by Blackwell Publishing Ltd, Oxford ox4 2dq, UK.
- paul sharp, Diplomatic Theory of International Relations, Cambridge University Press, New York, 2009.
- Tara Maller, Diplomacy Derailed: The Consequences of Diplomatic Sanctions, Center for Strategic and International Studies, The Washington Quarterly, 2010.

B. Academic Theses & periodicals:

- Andrew F. Cooper and Bessma Momani, Qatar and Expanded Contours of Small State Diplomacy, The International Spectator, 29 Sep 2011, Vol. 46, No. 3.
- Babak Mohammadzadeh, Status and Foreign Policy Change in Small States: Qatar's Emergence in Perspective, The International Spectator, 07 Jun 2017, VOL . 52, NO . 2.
- Mehran Kamrava, Mediation and Qatari Foreign Policy, Middle East Journal, VOL. 65, NO. 4, Autumn 2011.
- Mohammed Nuruzzaman, Gulf Cooperation Council (GCC), Qatar and disputemediations: a critical investigation, Contemporary Arab Affairs, Vol. 8, No.4.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

- Ruslan Minich, Conflict Mediation:The Qatari Experience, Historia i Polityka, No. 14 (21)/2015.
- Sandya Nishanthi Gunasekara, Bandwagoning, Balancing, and Small States: A Case of Sri Lanka, Asian Social Science; Vol. 11, No. 28; 2015.
- Sara Pulliam, Qatar's Foreign Policy: Building an International Image, Khamasin: The Journal of the American University in Cairo's Department of Political Science, (2013): 3.
- Sherif Elashmawy, The Foreign Policies of Saudi Arabia and Qatar Towards The Arab Uprisings: The Cases of Egypt, Libya and Bahrain, 5th ECPR Graduate Student Conference, University of Innsbruck, Section 02: Area Studies – The MENA Region, Panel P007: Challenges of Political Transition in the Middle East: Internal and External Factors and Actors, This paper will also be presented at the Gulf Research Meeting in August 2014 at the University of Cambridge.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

الملخص

يعالج هذا البحث موضوعاً مهماً على الصعيد النظري، ألا وهو البحث عن ماهية قطع العلاقات الدبلوماسية وأسبابه وتداعياته، ولا يتوقف عند هذا الحد، بل يحاول دراسة حالة قطع العلاقات الدبلوماسية من قبل (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) مع (قطر) منذ (٥/حزيران/٢٠١٧) من خلال تتبع الأسباب الحقيقية وراءه، وقراءة تداعياته على الصعيدين السياسي والاقتصادي. والفكرة الجوهرية في هذا البحث هي: إن قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر من قبل الدول الأربع، كانت نتيجة لأسباب مرتبطة بكيفية إدارة السياسة الخارجية القطرية وتوجهاتها غير المألوفة في المنطقة وعلاقاتها المتعددة ونشاطاتها العابرة للحدود ودورها الكبير في المنطقة سياسياً وإقتصادياً وإعلامياً، والذي حاولت من خلالها أن تلعب كقوة إقليمية، مع صغر حجمها، في حضور قوى إقليمية أخرى. وإن تداعياته تكون على مستويات عدة، وتشمل أطراف العلاقة بأكملها، وتضر منه الجميع، إلا أن قطر ستكون المتضرر الأكبر.

پوختە

ئەم توێژینەوەیە تاووتوێی بابەتێکی گرنگ لە ڕووی تیۆرییەوە دەکات، کە بریتییە لە گەڕان بەدوای چییەتی پچڕاندنی پەیوەندییە دبلۆماسییەکان و هۆکار و لێکەوتەکانی، بەوەشەوە ناوەستێت، بەڵکو هەوڵدەدات لێتوێژینەوە بکات لە حاڵەتی پچڕاندنی پەیوەندیی دبلۆماسیی لەلایەن (سعودیە و ئیمارات و بەحرەین و میسر)ــەوە لەگەڵ قەتەڕ لە (٥/حوزەیرانی٢٠١٧)، لە ڕێگەی بەدواداچوونی هۆکارە ڕاستەقینەکانی پشت ئەو هەنگاوەو خوێندنەوە بۆ لێکەوتەکانی لە ڕووی سیاسی و ئابووریەوە. کرۆکی بیرۆکەی ئەم توێژینەوەیە بریتییە لەوەی کە پچڕاندنی پەیوەندیی دبلۆماسی لەگەڵ قەتەڕ لەلایەن ئەو چوار دەوڵەتەوە، بەرئەنجامی هۆکارگەلێك بوو کە پەیوەست بوون بە چۆنێتیی بەڕێوەبردنی سیاسەتی دەرەکیی قەتەڕی و ئاراستە جیاوازەکانی کە نامۆبوون بە سیاسەتی ناوچەکەو پەیوەندییە فرەڕەهەندەکانی و چالاکییە سنووربڕەکانی و ئەو ڕۆڵە سیاسی و ئابوری و میدیاییە گەورەیەی کە لە ڕێگەیەوە هەوڵی دەدا لەبەرامبەر هێزگەلێکی هەرێمیی تردا، وەك هێزێکی هەرێمی مامەڵە بکات، لەگەڵ ئەو قەبارە بچووکەی کە هەیەتی. لێکەوتەکانی ئەو پچڕینی پەیوەندییەش فرەئاستە، هەموو لایەنەکانیش دەگرێتەوەو هەمووشیان لێی زیانمەند دەبن، بەڵام قەتەر زۆرترین زیانی بەردەکەوێت.

https://doi.org/10.17656/jlps.10114

Abstract

This research deals with an important topic on the theoretical level, which is the search for the nature of breaking off diplomatic relations, its causes and implications. In addition, the research attempts to study the case of cutting diplomatic ties by Saudi Arabia, UAE, Bahrain and Egypt with Qatar on 5 June 2017 by tracking the real causes behind it and studying its political and economic implications too. The main idea in this research is that cutting diplomatic ties with Qatar by the four countries was the result of reasons related to how Qatar's foreign policy, its unusual trends in the region, its multiple relations, its cross-border activities, and its significant political, economic and media role in the region have been managed. Through such roles, Qatar, with its small size, has tried to play as a regional power in the presence of other regional powers. The implications of cutting such diplomatic ties are on several levels which include the all relevant parties of the diplomatic ties and all will be harmed, but Qatar will be the most affected party.